جامعـــة الأزهـــــر
كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية
كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

مرويات الإمام ابن عبد الرزاق (ت: ٢٣٩هـ) في الوقف والابتداء

"عرض ودراسة"

من خلال كتاب " المكتفي في الوقف والابتدا" للإمام الداني ت: ٤٤٤هـ).

إعداد

د. محمد رفاعي كامل زلط

مدرس القراءات وعلومها بكلية القرآن الكريم بطنطا
جامعة الأزهر.

مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية العدد الثالث والأربعون، لعام ١٤٤٦هـ-
ديسمبر ٢٠٢٤م والمودعة بدار الكتب تحت رقم ٢٠٢٤/٦١٥٧ والترقيم الدولي
الطباعي ٢٩٧٤-٤٦٦٠ I.S.S.N و ٢٩٧٤-٤٦٧٩ The Online ISSN

مرويات الإمام ابن عبد الرزاق (ت: ٣٣٩هـ) في الوقف والابتدا "عرض ودراسة" من خلال كتاب " المكتفى في الوقف والابتداء" للإمام الداني (ت: ٤٤٤هـ).

محمد رفاعي كامل زلط
قسم القراءات وعلومها - بكلية القرآن الكريم بطنطا - جامعة الأزهر - مصر.
البريد الإلكتروني: - mohamadzalat٨٥azhar. edu. eg

ملخص البحث

اهتمت هذه الدراسة بجمع مرويات الإمام ابن عبد الرزاق (ت٣٣٩هـ) في الوقف والابتداء، من خلال كتاب " المكتفى في الوقف والابتدا" للإمام الداني رحمه الله ودراستِها؛ معتمدا فيها على الدراسة التحليلية النقدية مبينا فيها مدى صحة هذه الوقوف التي رواها ابن عبد الرزاق من عدمه، مع بيان موقف الإمام الداني منها، وراعيت في دراستها الترتيب المصحفي من أول القرآن الكريم إلى آخره مقسمًا أقواله ومروياته في ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: مروياته في الوقف والابتداء من أول سورة الفاتحة إلى آخر سور التوبة.

المبحث الثاني: مروياته في الوقف والابتداء من أول سورة يونس إلى آخر سورة العنكبوت. المبحث الثالث: مروياته في الوقف والابتداء من أول سورة الروم إلى آخر القرآن الكريم.

عرضت في هذه المباحث ثمانية عشرة رواية لابن عبد الرزاق في الوقف والابتداء،

اعتمدت في دراستها على أقوال علماء الوقف والابتداء وغيرهم من المفسرين وأرباب اللغة؛ لأصل إلى الصواب في المسألة سواء كان الحق مع الشيخ ابن الرزاق أو الشيخ الداني، فكان الغالب الأعم أن يكون الصواب مع الداني، فأقواله في الوقف أعظم أثراً، وأجزل نفعاً، وأحسن فائدة، وأشد قبولا، وأكثر موافقة للإجماع من أقوال ابن عبد الرزاق.

الكلمات المفتاحية: مرويات – ابن عبد الرزاق – الوقف والابتداء – المكتفى.

"Narrations of Imam Ibn Abdul Razzaq (d. ٢٣٩ AH) in Waqf and Ibtida" "Presentation and Study" through the book "Al-Muktafa fi al-Waqf and Ibtida" by Imam al-Dani (d. ٤٤٤ AH)

Mohamed Rafai Kamil Zalat.
Department of Rea dings and its Sciences - Faculty of the Holy Quran - Al-Azhar University، Tanta Branch - Egypt.
Email: mohamadzalat٨٥ahar. edu. eg

Abstract:

This study was interested in collecting the narrations of Imam Ibn Abdul Razzaq (d. ٢٣٩ AH) in Waqf and Ibtida، through the book "Al-Muktafa fi al-Waqf and Ibtida" by Imam al-Dani - may God have mercy on him - and studying them; Relying on a completely analytical study، in which I vote for the extent of the authenticity of this reliable narration narrated by Ibn Abdul Razzaq from Lah، with a statement of the position of Imam Al-Dani on it، and I took into account in both the arrangement of the two mushafs from the beginning of the Holy Quran to the end of it، dividing his sayings and narrations into four sections ،

the first section: his narrations on stopping and starting from the beginning of Surat Al-Fatihah to the end of Surat Al-An'am.

The second section: his narrations on stopping and starting from the beginning of Surat Al-A'raf to the end of Surat Al-Kahf.

The third section: his narrations on stopping and starting from the beginning of Surat Maryam to the end of Surat Fatir.

The fourth section: his narrations on stopping and starting from the beginning of Surat Yasin to the end of the Holy Quran.

In this discussion، I have presented seventeen narrations of Ibn Abd al-Razzaq on waqf and ibtida، in solidarity with the statements of scholars on waqf and ibtida and other commentators، but the subject of language; to arrive at the truth in whether the truth is with Sheikh Ibn al-Razzaq or Sheikh al-Dani، then most of the general opinion is that the truth is with al-Dani، so his statements on waqf are more effortful، more beneficial، better useful، more acceptable، and more in agreement with consensus than the statements of Ibn Abd al-Razzaq.

Keywords: Narrations - Ibn Abd al-Razzaq - Waqf and ibtida - Al-Muktafi

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العلمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، والصلاة والسلام على سيد القراء، وإمام البلغاء، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،،،

فالقرآن الكريم هو المعين الذي لا ينضب، وهو الثروة التي لا تنفد على مر الزمان، فهو كما قال صلوات ربي وسلامه عليه: «هو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، هو الذى لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا يشبع منه العلماء، ولا يخلق على كثرة الرّد، ولا تنقضي عجائبه»(١)، ولهذا فقد كثُرت حول آياته المؤلفات، ودارت في رحى علومه المصنفات، وذلك لكثرة علومه التي لا تحصى ولا تعد، وعجائبه التي لا تنقضي ولا ترد ومعانيه التي لا تنضب ولا تنفد.

ومن أجل هذه العلوم وأعظمها علم الوقف والابتداء، وكيف لا؟، وهو ينظم عملية استرسال المعاني في النفوس وفي الأسماع، فتعي القلوب ما يلقى إليها من المعاني السامية، التي يحتملها ألفاظُ القرآن الكريم؛ فلذلك أُمرنا بقراءة القرآن مرتلا حتى يستطيع القارئ أن يتدبر ما يقرأ، وأن يعي ما يقول، وهذا لا يتأتى مع قراءة القرآن الكريم جملة واحدة بدون الوقف على ما تم معناه، والقطع على ما يحسن الوقف عليه.

فلهذا وغيره اهتم العلماء بهذا العلم الجليل، فألفوا فيه مؤلفات نافعة، وصنفوا فيه مصنفات ماتعة، وكان لبعضهم مرويات وأقوال واختيارات نقلها عنهم العلماء.

---

(١) الحديث: أخرجه الترمذي في سننه عن سيدنا على بن أبي طالب رضي الله عنه، " باب فضائل القرآن"، رقم الحديث(٢٩٠٦)، ج: ٥/ ١٧٢. قال عنه الترمذي: إسناده مجهول. وأخرجه أحمد في المسند برقم (٧٠٤)، وابن أبي شيبة.

وممن كانت لهم مرويات واختيارات في الوقف والابتداء الإمام / إبراهيم بن عبد الرزاق، أبو إسحاق الأنطاكي، المتوفى سنة(٣٣٩هـ)، نقلها عنه الإمام أبو عمرو الداني المتوفى سنة ٤٤٤هـ، في سفره الماتع "المكتفى في الوقف والابتدا" فقد جمع رَحِمَهُ اللَّهُ فيه أقوال كثير من علماء اللغة والمفسرين وعلماء الوقف والابتداء.

فقد كان لبعضهم اختيارات في الوقف والابتداء –منهم أبو إسحاق الأنطاكي – فكان الداني رَحِمَهُ اللَّهُ تارة يستحسن أقوالهم، ويثني على اختياراتهم، وتارة يتعقب أقوالهم، ويعلق على مروياتهم، ويستدرك على آرائهم.

وقد أحصيتُ ما نقله عن أبي إسحاق الأنطاكي من آراء واختيارات، فبلغت ثماني عشرة رواية، منها ما وافق فيها غيره، ومنها ما خالف فيها الإجماع، وبعضها يندرج تحت الوقف التعسفي الذي شذ فيه عن غيره ولم يقل به أحد، فقمت بعون الله وتوفيقه بجمع هذه المرويات واستقصائها، ومن ثم دراستها دراسة تحليلية نقدية؛ لأبين فيها وجه الصواب سواء أكان الحق مع قائله، أو مع من تعقبه، وذلك في بحث تحت عنوان (مرويات الإمام ابن عبد الرزاق (ت: ٣٣٩هـ) في الوقف والابتداء من خلال كتاب(المكتفى في الوقف والابتدا) للإمام الداني (ت: ٤٤٤هـ).

وتتلخص أهم الأسباب التي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

أولا: القيمةُ العلميةُ لكتاب (المكتفى في الوقف والابتدا) للإمام الداني في علم الوقف والابتداء؛ حيث كان لصاحبه عنايةٌ كبيرة بالوقف والابتداء والنقل عمن سبقوه في هذا الفن، مما يجعله جديراً بالدراسة.

ثانيا: إبرازُ جهود الإمام ابن عبد الرزاق وآرائه في الوقف والابتداء، وإظهار باعه العلمي في هذا الفن.

ثالثا: كون الوقف والابتداء مجالاً خصباً لكثير من الدراسات، لا سيما أن علاقتها وثيقةٌ جدا بالعلوم الإسلامية وعلى رأسها علم التفسير وعلوم اللغة، فالاشتغال بها مفيد وعظيم.

رابعاً: أن كثيراً من طلاب العلم يخفى عليه كون ابن عبد الرزاق (أبي إسحاق الأنطاكي) له مرويات في الوقف والابتداء كغيره من العلماء المشهورين كابن الأنباري، وأبي حاتم، وابن سعدان.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في: كشفه عن مشاركة الإمام أبي إسحاق الأنطاكي في فن الوقف والابتداء، وبيان أنه لم يقتصر على فن القراءات، بل له اختيارات في الوقف والابتداء تنمُّ عن تضلُّعه في هذا العلم، وإلمامه بعلم اللغة والتفسير.

كما أن هذا الموضوع يضع بين يدي القارئ الكريم مؤلّفاً جديداً من مؤلفات علم الوقف والابتداء القراءات، موضوعه: جمع مرويات إمام من أئمة القراءات غير المشهورين في غير هذا الفن، فهذا البحث يكشف عن مشاركته في غير تخصصه الدقيق التي تنبئ عن جهود علماء الإسلام ومشاركتهم في كثير من فنون العلم.

وتكمن مشكلة هذا البحث في:

كونه يدور حول موضوع من أهم الموضوعات التي طرق الباحثون أبوابها، وهو موضوع: جمع مرويات إمام من أئمة الوقف والابتداء، تناثرت آراؤه في بطون كتب الوقف والابتداء، فاقتصرتُ في جمعها على كتاب المكتفى للإمام الدانيّ، واستخراج اختيارات الوقف والابتداء والمرويات منه يتطلَّب استقراءً تامًّا له؛ للوصول إلى إجابة عن أسئلة البحث ومشكلته.

أمّا عن الدراسات السابقة:

فإنني لم أقف –في حدود بحثي واطلاعي– على بحثٍ أو رسالةٍ أو كتابٍ تحت عنوان (مرويات الإمام ابن عبد الرزاق (ت: ٣٣٩هـ) في الوقف والابتداء من خلال كتاب(المكتفى في الوقف والابتدا) للإمام الداني (ت: ٤٤٤هـ)، ولم أجد ما يشبه هذا الموضوع.

وقد اقتضت طبيعة البحث اتَّباع منهج مناسب: تتوافق أُسُسُه وخصائصُه مع طبيعة الموضوع؛ وهو (المنهج التحليلي)[1] الذي يقوم بتتبع المواضع محلّ الدراسة، مع ما يلزمُ ذَلك من حصْرٍ ووصْفٍ وتصنيفٍ ونَقْدٍ وتحليلٍ وتعليلٍ.

وقد تمّت مراعاة الخطوات الإجرائيَّة التالية في تنفيذ المنهج المذكور عند معالجة مسائل الوقف والابتداء محلّ البحث والدراسة:

(١) ذكرُ نصّ الإمام الدانيّ في المسألة محل الدّراسة.

(٢) تحليلُ النصّ والتعليقُ عليه.

(٣) الموازنةُ العلمية بين كلام الداني وبين كلام ابن عبد الرزاق. إضافةً إلى الخطوات العملية، والإجراءات التطبيقية المُتَّبَعةِ في كتابة البحوث العلمية، ومن أهمها ما يلي:

(١) كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، وتمييزها عن غيرها بوضعها بين قوسين مُزهِرَيْن، وعزوها إلى سُوَرِهَا، مع ذكر رقم الآية عَقِيب ذكرها مباشرة حتى لا تَكْثُرَ الهوامش.

(٢) الاكتفاءُ في الترجمة للأعلام بالإشارة في الهامش إلى مصادر الترجمة من كتب التراجم حتى لا أُثْقل هوامش البحث بما يُمكن الاستغناء عنه.

(٣) تعريف المصطلحات العلمية الواردة في البحث غالباً، مع بيان معاني الألفاظ الغريبة، وضبطها بالشكل؛ ليسهل معرفة معناها.

(٤) ذكرُ بيانات المصادر والمراجع وافيةً؛ بذكر اسم المصنف كاملاً، ومُحَقِّقِ الكتاب (إن وُجِد)، ودار الطباعة أو النشر ومكانها، مع ذكر رقم الطبعة، وسنة الطباعة أو النشر (إن وُجِد)، وذلك في فهرس مُخَصَّص للمصادر والمراجع ضمن الفهارس

---

(١) المنهج التّحليلي لا يقف عند مجرد الوصف، وجمع المعلومات، بل يتعدّى ذلك إلى الدّراسة والنّظر والاستنباط والتّعليل وبيان العلاقات بأسلوب علميٍّ واضح للوصول إلى الحقائق والنّتائج. يراجع: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، لرمضان عبد التواب، (ص: ١٨٨).

والكشَّافات، ولم أذكر بيانات المصادر في الحاشية لعدم إثقالها، واكتفاءً بالفهرس المُعَدِّ لذلك.

(٥) تذييل البحث بخاتمة فيها أهم النتائج والتوصيات، وبجملةٍ من الفهارس والكشَّافات التي تخدم الناظر فيه، وتُيَسِّرُ عليه الوصول إلى مطلوبه بسهولة.

وقد كانت للدراسة حدود؛ حيث إنّها اقتصرت على: قضايا الوقف والابتداء التي نقلها الإمام الداني عن الإمام ابن عبد الرزاق في كتابه المكتفى في الوقف والابتدا.

أسئلة البحث، وأهدافه.

وأما أسئلته فهي على النحو التالي:

-هل نقلَتْ كتبُ الوقف والابتداء مرويات عن العلماء في الوقف والابتداء؟.

-هل نَقَلَ الداني -رحمه الله تعالى- شيئا من هذه المرويات؟.

-هل نقل عن ابن عبد الرزاق آراء في الوقف والابتداء؟.

-هل تلقَّى العلماء مروياته بالقبول أم بالرفض؟.

-وهل كانت آراؤه كثيرةً بحيث تحتاج إلى جمعها ودراستها؟.

أهداف البحث:

أما أهداف البحث فإنها تتمثل في بيان وجه هذه المرويات التي نقلت عن ابن عبد الرازق، وهل هي من الأهمية بمكان حتى يهتم الباحثون بدراستها، لبيان وجه الصواب فيها.

خطة البحث:

تتكون خطة البحث من مباحثَ ثلاثة، تسبقها مقدمةٌ وتمهيدٌ، وتعقبها خاتمةٌ، وثَبْتٌ بالمصادر والمراجع.

أولا: المقدمة: وتشتمل على:

(أ) أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

(ب) الدراسات السابقة.

(جـ) منهج البحث وإجراءاته.

(د) مشكلة البحث، وأسئلته، وأهدافه.

(هـ) خطة البحث.

ثانيا: التمهيد: وفيه:

١- تعريف موجز بالإمام ابن عبد الرزاق، وحياته، ومكانته، وآثاره.

٢- الحديث عن مروياته في الوقف والابتداء.

٣- تعريف موجز بالإمام الداني، وحياته، ومكانته، وآثاره.

٤-تعريف موجز بكتاب المكتفى للإمام الداني.

ثالثا: المبحث الأول، وفيه الحديث عن مرويات ابن عبد الرزاق في الوقف والابتداء من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة التوبة.

رابعا: المبحث الثاني، وفيه الحديث عن مرويات ابن عبد الرزاق في الوقف والابتداء من أول سورة يونس إلى آخر سورة العنكبوت.

خامسا: المبحث الثالث، وفيه الحديث عن مرويات ابن عبد الرزاق في الوقف والابتداء من أول سورة الروم إلى آخر سورة الناس.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث التي توصَّلْتُ إليها، مع ذكر بعض التوصيات والمقترحات.

الفهارس العلميّة وتتضمن:

. فهرس المصادر والمراجع.

. فهرس الموضوعات.

التمهيد:

١ـ التعريف بالإمام ابن عبد الرزاق وآرائه في الوقف والابتداء:

اسمه وكنيته: هو: إبراهيم بن عبد الرزاق بن الحسن بن عبد الرزاق، أبو إسحاق[١] الأنطاكي[٢].

شيوخه:

أ- شيوخه في القرآن:

تلقى ابن عبد الرزاق القرآنَ الكريمَ وعلومَه عن جماعة من العلماء، منهم:

-والده الإمام (عبد الرزاق).

-محمد بن العباس بن شعبة[٣].

- شهاب بن طالب[٤].

- إسحاق الخزاعي[٥].

- محمد بن حَمَد الرازي.

-عبيد الله بن صَدَقة[٦].

- أحمد بن أبي رجاء. وغيرهم كثير ممن قرأ عليهم القرآنَ، وحروفَه وقراءاتِه.

---

(١) معرفة القراء الكبار للذهبي ١٦٣/١.

(٢) وأنطاكية بالفتح ثم السكون، والياء مخففة: من أعيان بلاد الشام، موصوفة بالنزاهة، والحسن، وطيب الهواء، وعذوبة الماء وكثرة الفواكه وسعة الخير. ينظر: معجم البلدان لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ٢٦٦/١.

(٣) ينظر ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ١٥٨).

(٤) ينظر ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٣٢٩).

(٥) ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (١٣٢/١).

(٦) ينظر ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء (٤٨٨/١).

ب – شيوخه في الحديث:

أخذ ابن عبد الرزاق الحديث النبوي الشـــريف عن جماعة من أهل الحديث المشـهورين الذين عُنوا به رواية ودراية، والذين نشـروه في أطباق المعمورة حبا وتعليما، ومن هؤلاء الأماجد:

–أبو أمية الطرسوسي[١].

– محمد بن إبراهيم الصوري[٢].

– يزيد بن عبد الصمد[٣].

–علي بن عبد العزيز البغوي» وغيرهم كثير[٤].

تلامذته:

أ– تلاميذه في القرآن:

روى القراءة عنه خلق كثير لا يُحْصَـــوْن، منهم من اشـــتهر بعده في القراءة حتى صـــار عَلَما في مجال القراءة والرواية، وقِبلة للطلاب فيها وفي غيرها من العلوم، ومن هؤلاء الأخيار:

– أبو الحسن بن إبراهيم بن عبد الرزاق (ابنه)[٥].

–أبو علي بن حبش الدينَوَرِي، له مرويات في الوقف والابتداء[٦].

–الحسن بن سعيد المطوعي، له باع طويل في القراءات[٧].

---

(١) ينظر ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء (٤٨/٢).

(٢) ينظر ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٣٢٩).

(٣) ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (١/ ١٦٣).

(٤) ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار ١٦٣/١، غاية النهاية لابن الجزري (١/ ١٦).

(٥) ينظر ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء (٥١٦/١).

(٦) ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (١/ ١٨٢).

(٧) ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ١٧٩).

-عبد المنعم بن غلبون، صاحب كتاب الإرشاد في القراءات[١].

-علي بن محمد بن بشر[٢].

- محمد بن الحسن بن علي، وغير هؤلاء كثير[٣].

ب- تلامذته في الحديث الشريف:

روى كثير من طلبة العلم عنه الحديث، وممن حدث عنه:

-شهاب بن محمد الصوري[٤].

-محمد بن أحمد الملطيّ[٥].

-محمد بن أحمد بن جميع الغساني[٦].

- محمد بن جامع الدهان، وغيرهم كثير[٧].

مصنفاته:

صنف ابن عبد الرزاق كتاباً واحداً في القراءات الثمان، هذا ما نقله علماء التراجِم، ولم يُعْرَفْ عنه كتاب آخر في أيّ مجال سواء كان في القراءات أم في الحديث، أم في غيرهما، إلا أنه كانت له مرويات في الوقف والابتداء تناقلها العلماء بعده، كالداني رحمه الله وغيره من العلماء المتخصصين في فن الوقف والابتداء[٨].

رحلاته العلمية:

(١) ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ١٩٩).

(٢) ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ١٩١).

(٣) ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ١٩٤).

(٤) ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ١٦٣).

(٥) ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (١/ ١٩٢).

(٦) ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (١٦٣/١).

(٧) ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ط الحديث للذهبي (١٧/ ١٠٥)، غاية النهاية (١٦/١).

(٨) ينظر ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ١٦).

رحل «ابن عبد الرزاق » الى الأقطار الإسلامية في سبيل طلب العلم، لاسيما القراءات القرآنية، فرحل إلى مكة المكرمة ليتلقى العلم عن شيوخها وقرائها، فنُقِل عن محمد بن الحسن الأنطاكي أنه قال: سمعتُ أبا إسحاق الأنطاكي يقول: أتيتُ مكة وقنبلٌ حيٌّ، وقرأتُ هذه القراءات من هذا الكتاب الذي رواه «قنبل»، وهو يسمع فما رَدَّ عليّ شيئا، وما أرى ذلك إلا لصحة قراءتي، وذلك أني حفظتُها بعينها.

كما أنه رحل إلى بلدة تسمى «مَصِّيصَة»[1] ليقرأ فيها بحرف أبي عمرو البصري، وعن هذه الرحلة يقول: «وقد رحلتُ الى «المْصّيصة»، وكان بها أحمد بن حفص الخشَّاب، فأخذت عنه قراءة أبي عمرو، وكان قد قرأها على السّوسي.

كما أنه رحل إلى الشام، ليتلقى فيها القرآن الكريم بحرف ابن عامر الشامي، وفي هذا يقول: وقرأت على «الأخفش» –وهو من تلاميذ تلامذة ابن عامر الشامي رَحِمَهُ اللَّهُ [2].

وهكذا طاف أبو إسحاق الأنطاكي البلاد شرقاً وغرباً لتلَقِي حروف القرآن الكريم، ليصبح فيما بعد ذلك أحد الطرق المهمة عن القراء العشرة.

وبعد أن انتهى رَحِمَهُ اللَّهُ من تِطْوَافه في البلاد لطلب العلم استقر في بلده، ليقرئ القرآن الكريم وعلومه، ويعلم الناس الحديث النبوي بها.

ثناء العلماء عليه:

بلغ «أبو إسحاق الأنطاكي» مكانةً سامية ومرتبةً سامقةً في سماء العلم حتى أثنى عليه جميع من جاء بعده، ومن هؤلاء العلماء:

---

(١) بفتح الميم وتشديد الصاد وياء ساكنة وهي مدينة على شاطئ جيحان من ثغور الشام بين أنطاكية وبلاد الروم تقارب «طرسوس» معرفة القراء الكبار ١/١٦٣.

(٢) معرفة القراء الكبار ١/١٦٣، سير أعلام النبلاء ط الحديث (١٧/ ١٠٥)، غاية النهاية (١/ ١٦).

-الإمام الداني رَحِمَهُ اللَّهُ ت ٤٤٤هـ، فقال عنه: «أبو إسحاق الأنطاكي» مقرئ جليل ضابط مشهور ثقة مأمون(١).

وقال عنه الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ ت ٧٤٨ هـ: « كان أبو إسحاق الأنطاكي مقرئ أهل الشام في زمانه معرفة وإسنادا»(٢).

وقال عنه ابن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ ت ٨٥١هـ: «أستاذ مشهور ثقة كبير»(٣).

وفاته:

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ في شعبان سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة (٣٣٩) هـ بعد حياة حافلة بالعلم والعطاء. رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته(٤)

٢ـ التعريف بمروياته في الوقف والابتداء:

لكثير من القراء والنحاة والمفسرين آراء وأقوال ومرويات في علم الوقف والابتداء انفردوا بها أو شاركوا فيها غيرهم، هذه المرويات منثورة في بطون الكتب المتخصصة في الوقف والابتداء، كما هي مبثوثة أيضاً في كتب التفسير والنحو واللغة، تحتاج إلى من يقوم بجمعها واستقصائها لتكون في مؤلَّف جامع يرجع إليه طلاب العلم، فيسهل عليهم طلبه، ويقرب لهم تناوله، فنقلت كتب الوقف والابتداء مروياتٍ لكثير منهم، كنقلهم اختيارات الإمام نافع المدني في الوقف والابتداء، واختيارات الإمام يعقوب الحضرمي، وأبي حاتم السجستاني، وأبي بكر الأنباري، والدينَوَرِي وأحمد بن موسى، والأخفش، وغيرهم، وكان من بين هؤلاء الأئمة العظام: الإمام إبراهيم بن عبد الرزاق، أبو إسحاق الأنطاكي، فنقل الإمامُ أبو عمرو الداني مروياتِه واختياراتِه في كتابه " المكتفى في

(١) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (١/ ١٦).
(٢) معرفة القراء الكبار ١/١٦٣.
(٣) غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ١٦).
(٤) ينظر: غاية النهاية (١/ ١٦).

الوقف والابتداء"، فبلغت ثمانية عشـــر قولا، منها ما حَظِي بقبول العلماء الأفذاذ ومنها ما انفرد فيها برأيه، فلم يوافق أحدا في روايتها، وكذلك لم يوافقه فيها أحد ومنها ما كان رأيه رَحِمَهُ اللَّهُ فيها مصادما ومناقضاً لرأي أبي عمرو الداني رَحِمَهُ اللَّهُ على ما سيأتي في أثناء البحث إن شاء الله تعالى.

الإمامُ الداني وكتابه "المكتفى في الوقف والابتدا":

بما أن كتابَ «المكتفي» لأبي عمرو الدانيّ هو الذي حوى آراء ابن عبد الرزاق في الوقف والابتداء، رأيتُ من الواجبِ أن نلقي الضوءِ على المؤلِّف وكتَابه.

أولا: التعريف بالمؤلف:

اسمُهُ: هو عُثْمانُ بنُ سعيد بنِ عُثْمانَ بنِ سعيد بن عُمَرَ الأُمَويُّ، مولاهم القرطبيُّ، الإمامُ، العلمُ، المعروفُ في زمانه بابن الصَـــيْرَفِيّ، وفيما بعد زمانه بأبي عمرو الدانيّ؛ لنزوله بدانية(١).

مولِدُهُ: ولد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة.

□

(١) معرفة القراء الكبار: ٢٢٨/١. وهي مدينة بشـــرقي الأندلس على البحر عامرة حســـنة، لها ربض عامر، وعليها سور حصين، خرج من كثير من الأعلام منهم أبو عمرو الداني، وابن أبي زمنين. ينظر صفة جزيرة الأندلس لأبي عبد الله الحِميرى.

رحلاته وطلبه للعلم:

قال أبو عمرو: «ابتدأتُ في طلب العلم سنة: ٨٦هـ [أي: بعد المائة الثالثة] وتُوفِيَ أَبِي سنة: ٩٣هـ، فرحلتُ إلى المشرق سنة: ٩٧هـ، ومَكَثْتُ بـ «القَيْرَوان»[١] أربعة أشهر، ولقيتُ جماعةً وكتبتُ عنهم، ثمَّ توجَّهتُ إلى مصـــر ومكثتُ بها إلى حين خروج الناس إلى مكة، وقرأتُ بها القرآنَ وكتبتُ الحديثَ والفقهَ والقراءاتِ وغير ذلك عن جماعةٍ من المصـــريين، والبغداديين، والشاميين، وغيرِهم، ثم توجَّهْت إلى مكة وحَجَجْتُ، وكتبتُ بها عن أبي العباس أحمد البخاري، وعن أبي الحسن بن فراس، ثم انصرفتُ إلى مصـــر ومكثتُ بها أَشْـهُرًا، ثم انصـرفتُ إلى المغرب، ومكثتُ بالقيروان أشـهرًا، ووصـلتُ إلى الأندلس سنة ٩٩هـــ، ومكثتُ بـــ (قُرْطُبَة) إلى سنة ٤٠٣هـــ، وخرجتُ منها إلى الثغر فسكنتُ (سُرَقُسْطَة) سبعةَ أعوامٍ، ودخلتُ (دانيةَ) سنة ٤٠٩هـــ، ومضيتُ منها إلى (مِيرَقَة) في تلك السـنة نفسِـها، فسـكنتُها ثمانيةَ أعوامٍ، ثم انصـرفتُ إلى (دانية) سـنة ٤١٧هـ[٢]

شيوخه:

تتلمذ الإمام الداني رَحِمَهُ اللَّهُ على أئمة فضـــلاء، وعلماء أجلاء، في كثير من الفنون والعلوم، فكان له شـيوخٌ في القراءة، وشـيوخٌ في الحديث، فمن شـيوخه في القراءة حسب ترتيب وفاتهم:

- الإمام أبو الحسن طاهرُ بن غلبونَ، ت[٣٩٩هـ][٣].

---

(١) هي مدينة كبيرة في إفريقية بناها عقبة بن نافع، وتقع الآن في جمهورية تونس بالمغرب العربي، ينظر: آثار البلاد وأخبار العباد للقزويني ص: ٢٤٢، الناشـــر: دار صـــادر – بيروت، البلدان لليعقوبي (ص: ١٨٥)معجم البلدان للحموي: ٤/٤٢٠.

(٢) ينظر: معجم الأدباء للحموي: ٤/١٦٠٣.

(٣) ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/٢٠٢، وغاية النهاية: ٢/٧٣.

- الإمام أبو الفتح فارسُ ابن أحمدَ [٣٢١- ٤٠١هـ][١].

-الإمام خلفُ بن إبراهيم بنِ خاقانَ، ت [٤٠٢هـ][٢].

-الإمام عبد العزيز بن جعفرَ [٣٢٠ - ٤١٣ هـ][٣].

وسمع كتابَ ابنِ مجاهدٍ في اختلاف السبعة من أبي مسلمٍ محمد بن أحمدَ الكاتبِ [٣٠٥- ٣٩٩هـ][٤] بسماعه منه.

ومن شيوخه في الحديث:

-الإمام أبو مسلمٍ محمد بن أحمدَ الكاتبِ ت (٣٩٩)هـ.

-الإمام أحمد بن فِرَاسٍ العَبْقَسِي [٣١٢- ٤٠٥هـ][٥].

-الإمام عبد الرحمن بن عثمان الزاهد [٣٢٤- ٣٩٥هـ][٦]، وغيرهم من أئمة الحديث وعلمائهم.

تلاميذه:

اشتهر الإمام الداني في كثير من البلدان والأقطار حتى ذاع صيته واشتهر أمره في البلاد، فأقبل عليه طلاب العلم من كل حَدَبٍ وصوب ينهلون من سيب علمه ويتضلعون من مختلف معارفه وعلومه، التي تتصل بالقرآن الكريم قراءة وتجويدًا، ورسما وضبطاً وتفسيرا، فمن تلاميذه الذين تتلمذوا عليه حسب ترتيب وفاتهم:

-الإمام أبو إسحاق إبراهيمُ بن علي الفَيْسُولي ت [٤٤٤هـ][٧].

---

(١) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام: ٣٤/٩، وغاية النهاية: ٥/٢.

(٢) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام: ٤٢/٩، معرفة القراء: ٢٠٤/١.

(٣) ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ٢٠٩/١، غاية النهاية: ٣٩٢/١.

(٤) ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٠٢، وغاية النهاية: ٣٩٢/١.

(٥) ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٠٩، وغاية النهاية: ٣٩٢/١.

(٦) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام: ٨/ ٧٥٢.

(٧) ينظر ترجمته في تاريخ الإسلام: ١٤١/١، غاية النهاية: ٢١/١.

-الإمام الحُسينُ بنُ عليّ بن مُبَشِّرٍ ت [٤٧٣هـ][١].

-الإمام خلفُ بن إبراهيم الطُّلَيْطِليُّ ت [٤٧٧هـ][٢].

-الإمام أبو الحَسَنِ عليُّ بن عبد الرحمن بن الدُّشْ ت [٤٩٦هـ][٣].

-الإمام أبو عبد الله محمدُ بن مُزاحم ت [٥٠٢هـ][٤]، وغيرهم خلقٌ كثير[٥].

آراء العلماء فيه:

قال ابنُ بَشْكُوَال: «كان أحدَ الأئمةِ في علْم القُرآن، رواياتِهِ وتفسيرِهِ، ومعانيه وطرقِهِ وإعرابِهِ، وجمع في ذلك كلِّهِ تآليفَ حِسَاناً مفيدةً، يطُولُ تعدَادُها، وله معرفةٌ بالحديثِ وطُرُقِه، وأسماءِ رجالِه ونَقَلَتِهِ، وكان حَسَنَ الخطِّ، جيّدَ الضبط، من أهل الحفظِ والذكاءِ والتَّفَقُّهِ في العلم وكان ديّنًا فاضلًا، وَرِعًا، سُنّيًّا»[٦].

وقال المُغَامِيُّ: «كان أبو عمرو مُجابَ الدعوة، مالكيَّ المذهَبِ. وذكره الحُمَيْدِيُّ فقال: محدِّثٌ مُكْثِرٌ، ومقرئٌ متقدِّمٌ»[٧].

وقال الذَّهَبِيُّ: «وما زال القراءُ معْترفين ببراعةِ أبي عمرو وتحقيقِهِ وإتقانِهِ، وعليه عمدتُهم فيما ينقلُهُ من الرَّسم والتَّجويد والوُجوهِ»[٨].

---

(١) ينظر ترجمته في الصلة لابن بشكوال: ١٤١/١.

(٢) ينظر ترجمته في الصلة لابن بشكوال: ١٦٨/١.

(٣) ينظر غاية النهاية: ٥٤٨/٢.

(٤) ينظر غاية النهاية: ٢٧٨/٢.

(٥) ينظر: جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس للحميدي: ٣٠٥/١، غاية النهاية: ٥٠٣/١، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال: ٣٨٦/١.

(٦) معجم الأدباء: ١٦٠٤٥/٤، معرفة القراء: ٢٢٨/١.

(٧) أي: أنه سابق ومتقدّم على غيره في هذا المجال. ينظر: معجم اللغة العربية: ١٧٨٣/٣.

(٨) تاريخ الإسلام: ٦٥٩/٩، تذكرة الحفاظ: ١١٢١/٣، جذوة المقتبس للحميدي: ٣٠٥/١. والمقصود بالوجوه: أوجه القراءات القرآنية المتنوعة.

مؤلفاته:

تبَوَّأَ الداني مكانةً عُظْمى في التصنيف، فألف في علوم القرآن والتفسير والقراءات، ومن هذه المؤلفات: كتابُ (التَّيسير)، ومنظومتُه (الاقتصاد) في القراءات السبع[١]، وكتابُ (طبقات القراء)، وكتابُه (المكتفى) في الوقف والابتداء، وكتابُ (جامع البَيَانِ) في القراءاتِ السَّبعِ وطُرُقِها المشهورةِ والغَرِيبةِ، وكتابُ (إيجاز البيان في قراءة ورشٍ)، وكتابُ (المُقْنِع) في رسم المصحف، وكتابُ (المُحْتَوَى) في القراءات الشواذِّ، وكتابُ (الأُرْجُوزَة) في أصول السنة، وكتابُ (اللامات والراءات لورش)، وغيرُ ذلك من تآليفِهِ الحِسَانِ المفيدةِ التى يكثُرُ تعْدَادُها ويَطُولُ إِيرَادُها[٢].

وفاته:

تُوفي رَحِمَهُ اللَّهُ بدانيةَ منتصفَ شوالٍ سنة أربعٍ وأربعين وأربعِمائةٍ، ودُفِنَ ليومه بعد العصر وشيَّعَهُ خلقٌ كثيرٌ، ومَشى صاحبُ دانيةَ في نَعْشِهِ، وقد بلغ اثنتين وسبعين سنة رحمه الله رحمةً واسعةً[٣].

ثانيا: كتاب المكتفى في الوقف والابتداء:

بما أن الداني رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر مرويات ابن عبد الرزاق في كتابه (المكتفى في الوقف والابتداء) كان من الأنسب أن نلقي الضوء باختصار على هذا الكتاب العظيم.

---

(١) وهي قصيدة نَظَمَ أبو عمرو فيها كتاب التيسير اختصارًا لمسائله، وتيسيرًا على من أراد حفظها من الطلبة بدلًا من حفظ كتاب التيسير. والله أعلم.

(٢) ينظر: غاية النهاية: ٥٠٥/١.

(٣) معجم الأدباء: ١٦٠٥/٤، معرفة القراء الكبار: ٢٢٨/١، غاية النهاية: ٥٠٥/١، الديباج المذهب: ٨٥/٢.

أولا: اسم الكتاب:

أجمعت المصادر على أن أبا عمرو الداني رَحِمَهُ اللَّهُ له كتاب في الوقف والابتداء، واضطربوا في تسميته، فأشهر ما سُمِّي به وأقدمه هو "المكتفى في الوقف والابتداء"، وأطلق بعضهم عليه كتاب "الوقف والابتداء"، أو" الوقوف"، أو" الوقف التام والكافي والحسن"، من باب تسمية الكتاب بموضوعه.

ثانيا: موضوعه:

تكلم الداني رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب المكتفى في الوقف والابتداء عن علة تأليفه له فقال: " هذا كتاب الوقف التام والوقف الكافي والوقف الحسن في كتاب الله –عز وجل– اقتضَبْتُه من أقاويل المفسرين، ومن كتب القراء والنحويين، واجتهدت في جمع مفترَقِه، وتمييز صحيحه، وإيضاح مُشكَلِه، وحذف حشْوِه، واختصار ألفاظه، وتقريب معانيه، وبينت ذلك كله وأوضحته، ودلَّلْت عليه، ورتبت جمعه على السور نسقاً واحداً إلى آخر القرآن.. ولم أُخْلِه مع ذلك في المواضع التي يحتاج إليها من حديث مسند، وتفسير، وقراءة، ومعنى، وإعراب، من غير أن أستغرق في ذلك، وأستقصي جميعه.. وبالله–عز وجل–، أستعين على ما أمَّلْته وقصدته، وإياه أسأل التوفيق والإلهام للصواب من القول والعمل، وعليه أتوكل. وهو حسبي ونعم الوكيل.. "(١).

ثالثا: مصادره:

استقى الداني رَحِمَهُ اللَّهُ مادة كتابه من مصادر متعددة وعلوم متنوعة فمن مصادره كتب التفسير، وكتب الوقف والابتداء، وكتب الوقف والابتداء، والنحو واللغة.

ونقل أقوالَ كثير من العلماء لاسيما علماء والوقف والابتداء، كالإمام نافع المدني، ويعقوب الحضرمي، وابن مجاهد، ومحمد بن عيسى الأصبهاني وابن الأنباري، وأبي حاتم، والدِّينَوَرِيّ، وغيرهم ممن لهم روايات في الوقف

(١) المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (ص: ١).

والابتداء[١].

رابعا: منهجه:

كان من منهج الداني رَحِمَهُ اللَّهُ أن رتب كتابه على نسق السور وترتيبها كما هي في المصحف الشريف، فابتدأ في الكلام عن الوقف والابتداء بسورة الفاتحة، ثم سورة البقرة، ثم سورة آل عمران وهلم جرا، وهذا بعد ذكره مقدمة مهمة لطالب العلم في تعريف علم الوقف والابتداء وأهميته وفضله، وأصله، وأقسامه وما يجوز الوقف عليه وما لا يجوز، فيذكر كل موضع من مواضع الوقف ويقيده ويطبق عليه ما ذكره في المقدمة من حيث حكم الوقف ونوعه من حيث التمام والنقصان، ويذكر أقوال علماء الوقف والابتداء فيه، مع التعرض لذكر تنوع حكم الوقف بتنوع أوجه القراءات والإعراب مع التعرض لأقوال علماء التفسير كما ذكر ذلك عند تعرضه لتقييد الوقف في قوله تعالى ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ ، وفي قوله تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾، وفي قوله تعالى في سورة الكهف ﴿ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ﴾.

ولذا قال في بيان منهجه في المكتفي: "هذا كتاب اقتضبته من أقاويل المفسرين، ومن كتب القراء والنحويين، واجتهدت في جمع مفترقه، وتمييز صحيحه، وإيضاح مشكله، وحذف حشوه، واختصار ألفاظه، وتقريب معانيه، وبينت ذلك كله وأوضحته، ودلَّلْت عليه، ورتبت جمعيه على السور نسقاً واحداً إلى آخر القرآن.

وهذا جهد طاقتي، وانتهاء معرفتي. ولم أخله مع ذلك في المواضع التي يحتاج إليها، من حديث مسند، وتفسير، وقراءة، ومعنى، وإعراب، من غير أن

(١) ينظر: المكتفى ص ٢١٢، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٦، ٣١٢.

أستغرق في ذلك، وأستقصي جميعه؛ إذ كان سلفنا، رحمهم الله، قد كَفَوْنا ذلك، وشَفَوْا منه في كتبهم وتصنيفهم، ولأن غرضنا في هذا الكتاب القصد إلى الإيجاز، والاختصار دون الاحتفال والإكثار، لكي يخفَّ متناوَلُه، وتقرب فائدته، ويعم نفعه المبتدئ الطالب والمتناهي الثاقب، وبالله عز وجل، أستعين على ما أمَّلته وقصدته، وإياه أسأل التوفيق والإلهام للصواب من القول والعمل، وعليه أتوكل. وهو حسبي ونعم الوكيل"(١).

ومن منهجه أيضًا أنه ذكر آراء علماء الوقف والابتداء ومناقشتها وتصويبها أو التعقيب عليها إن كانت تحتاج إلى تعقيب، وممن ذكر آراءهم وعقَّب على جزء منها الإمامُ ابن عبد الرزاق، فقد ذكر اختياراته في سبعة عشر موضعا وافقه في بعضها، وتعقبه في كثير منها على ما سيأتي في البحث إن شاء الله تعالى.

(١) المكتفى في الوقف والابتداء للداني ١/١.

المبحث الأول: مرويات ابن عبد الرزاق في الوقف والابتداء من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة التوبة.

المطلب الأول:

قوله تعالى ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٩].

قال الإمام الداني رَحِمَهُ اللَّهُ عند ذكره لمواضع الوقف في هذه الآية الكريمة: "وقال إبراهيم بن عبد الرزاق: ﴿ مِائَةَ عَامٍ ﴾ تام، و﴿ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ﴾ تام"، والكلام معطوف بعضه على بعض، فلا يفصل، ولا يتم الوقف على بعضه دون بعض، ولكنه يكفي"[(١)].

الدراسة:

ذكر الداني رَحِمَهُ اللَّهُ أن ابن عبد الرزاق وصف الوقف على كلٍّ من ﴿ مِائَةَ عَامٍ ﴾، و﴿ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ﴾ بالتام، ثم إنه اعترض عليه في ذلك، وبيَّن أن الكلام متصلٌ بعضه بعض، والكلام إذا كان متصلا بعضه ببعض لم يحسُن قطعه عما بعده، ولا أن يوقف عليه.

ويرى البحث أن الحق مع الداني رَحِمَهُ اللَّهُ في كون الوقف على كِلَا الموضعين ليس من قبيل التام الذي لم يتعلق بما بعده لفظا ومعنى، ولكنهما دون ذلك على ما سيأتي بيانه.

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا للإمام /عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، أبي عمرو الداني، ت: ٤٤٤هـ، (ص: ٣٥).

فالجملة الواقعة بعد قوله تعالى: ﴿ مِأْئَةَ عَامٍ ﴾ من تَتِمَّة مقول القول معطوفة بالفاء، والتقدير: قال ما لبثتَ يوما أو بعض يوم، بل لبثتَ مئة عام، فانظر إلى...، فلا يصح قطع بعض القول عن بعض كما هو معلوم(١).

كما أن الجملة الواقعة بعد قوله تعالى﴿ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ﴾ أيضاً جملة معطوفة بالواو على ما قبلها، فلا وجهَ للقول بأنهما يندرجان تحت الوقف التام؛ لأن التام بمفهومه لا ينطبق على نحو هذا؛ إذ له تعلق لفظيٌّ ومعنوي بما قبله.

فلو كانت الواو في قوله (وانظر إلى العظام...) عاطفة، فإنه يصح الوقف عليه من قبيل الوقف الحسن، الذي له تعلق بما بعده لفظا ومعنى، وإن كانت مستأنفة، فيجوز الابتداء بها على أن يكون الوقف من قبيل الكافي الذي تعلق بما بعده معنى لا لفظاً.

ومع ما سبق فربما كان ابن عبد الرزاق رَحِمَهُ اللَّهُ يرى تمام الوقف – دون الابتداء بما بعده– على ما تم في ذاته وأفاد معنى يحسن الوقف عليه، وإن تعلق بما بعده لفظا ومعنى، فقوله تعالى ﴿ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِأْئَةَ عَامٍ ﴾ جملة تامة لفظا يحسن السكوت عليها؛ إذ تمت أركانها تركيبيًّا، ففيها الفعل والفاعل والمفعول، فأطلق عليه لفظ التمام.

كما أن ما يقوي قول ابن عبد الرزاق في القول بالتمام –الذي فُسِّر بما سبق قريبا – أن الجملة الواقعة بعد الوقف، وهي قوله تعالى: ﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ صُدِّرت بالفاء الفصيحة، التي تنبئ عن ابتداء جملة جديدة؛ إذ إنها تخبر عن شرط محذوف لجملة الجواب المذكورة، تقديره: إذا حصل لك ارتيابٌ وعدم طمأنينة في أمر البعث فانظر...(٢). وأدوات الشرط تسوّغ الوقف على ما قبلها.

---

(١) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (٤/ ٤٨).

(٢) ينظر إعراب القرآن وبيانه (١/ ٣٩٥)، المجتبى من مشكل إعراب القرآن (١/ ٩٥)، إعراب القرآن للدعاس (١/ ١١٠).

وإن كان الداني رَحِمَهُ اللَّهُ قد اعترض على ابن عبد الرزاق في قوله بتمام الوقف هنا، إلا أنه لا يُسَلَّم له في القول بكفاية الوقف، إلا على القول بأن الواو والفاء في الموضعين للاستئناف وليستا للعطف، وطالما تطرق احتمال أن تكون الواو والفاء عاطفتين أو استئنافيتين، فيكون القول بالجواز هو الأَوْلى، ولذلك قال الشيخ الأشموني: "﴿ مِائَةَ عَامٍ ﴾ جائز، ﴿ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ﴾ حسن "[١].

وقد ذكر الغزال حكم الوقف على ﴿ لِّلنَّاسِ ﴾، وعدها في ما عدَّ من الوقف الحسن[٢]، وكذا أبو العلاء الهمذاني[٣].

ولم يذكر السَّجَاوِندي هذين الموضعين ضمن مواضع الوقف التي ذكرها في هذه الآية الكريمة في أيٍّ من كتبه[٤].

وبناءً على ما سبق فإن الوقف على كِلَا الموضعين ليس من قبيل التام أو الكافي، لكن أقصى ما يقال فيه أن يكون الوقف عليهما من قبيل الوقف الجائز الذي يجوز الوقف عليه لوجه من وجوه الإعراب مع كون الوصل أولى لمحل حروف العطف من الجملة ولكون الجملتين المفتَتَحتين بالفاء والواو تندرجان ضمن مقول القول الواقع في قوله: قال: ﴿ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ ﴾[٥].

وقد ضبطت مصاحف المغاربة بتقييد علامة الوقف (صه) على الموضعين؛ إيذانا بجواز الوقف، أما مصاحف المشارقة فقد ارتأت عدم وضع علامة للوقف على الأول للدلالة على كون الوصل فيه أولى من الوقف، أما الثاني فقد وُضِعَت عليه علامة

---

(١) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا (ص: ١٤٢). مختصر المرشد في الوقف والابتدا (ص: ١٤٢).

(٢) ينظر: الوقف والابتداء للغزال ص٢٠٣.

(٣) ينظر: الهادي في معرفة المقاطع والمبادي لأبي العلاء الهمذاني، ص ١٢٥.

(٤) ينظر: كتاب الوقف والابتداء للسجاوندي ص١٤٨، علل الوقوف للسجاوندي ص٣٣٣.

(٥) ينظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١/ ٢٨٨).

(صَلَى) التي تشير إلى جواز الوقف مع كون مرجح الوصل أولى، لجواز أن تكون الواو فيه للاستئناف، وإن تعلقت بالقول، إلا أن المتكلم لم يتفوَّه بهذه الجمل المتوالية دفعة واحدة، لكن فصَّل كلامه على ما يقتضيه التمام اللفظي.

ويرجح البحث عدم الوقف على الأول، وجوازه على الثاني مع أولوية الوصل فيه حتى لا يفصل بعضُ القول عن بعضه.

المطلب الثاني: قال تعالى: ﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗاۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [سورة آل عمران: ٩٧]

قال الإمام الداني رَحِمَهُ اللَّهُ عند بيانه لمواضع الوقف في الآية السابقة: " ﴿كَانَ ءَامِنٗاۗ﴾ كاف، ومثله ﴿إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾، وقال ابن عبد الرزاق: هو تام(١).

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ ردًّا على هذا القول: "وليس كذلك؛ لأن المعنى: ومن كفر بالحج"(٢).

الدراسة:

ذكر الداني رَحِمَهُ اللَّهُ في ما سبق أن ابن عبد الرزاق وَسَمَ الوقف على قوله: ﴿ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗا ﴾بالتمام لكنه لم يرض بهذا القول، وبين أن ما بعده متصل به في المعنى.

ومن خلال قوله رَحِمَهُ اللَّهُ يتبين أن هناك رأيين في حكم الوقف على قوله ﴿ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗا ﴾:

الأول: يقول بكفاية الوقف، **والثاني:** يقول بتمامه.

---

(١) المكتفى للداني (ص: ٤٣).

(٢) ينظر السابق.

والقولان مبنيان على أن الجملة الشـــرطية الواقعة بعد الوقف وهي قوله ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ لها تعلق في المعنى بما قبلها أم لا.

أما الأول: فقد ذهب أبو عمرو الداني فيه إلى القول بكفاية الوقف اعتماداً على أن جملة التذييل مرتبطة في المعنى بما قبلها؛ لأن المراد: ومن كفر بالحج، ومعلوم أنه واقع في السياق لا محالة، فالكلام إذن مرتبط بسياقه، غيرُ منفصل عنه، وهذا ما عليه جُلُّ المفسرين.

ويؤيد هذا ما قاله الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ عند تفسـيره لهذه الآية الكريمة: " ومن جَحد ما ألزمه الله من فرض حَجّ بيته، فأنكره وكفر به، فإن الله غنيٌّ عنه وعن حجه وعمله، وعن سائر خَلقه من الجن والإنس"(١).

وما قاله الطبري هو عين ما نُقِلَ عن الضـحاك وعطاء وعمران القطان والحسـن ومجاهد(٢).

ومما يـدل عـلى ذلك من السنة النبوية الشريفة ما ذكره ابن عطية أن النبي ﷺ قرأ الآية السابقة، فقال له رجل من هُذَيْل: يا رسول الله من تركه كفر؟ فقال له النبي ﷺ من تركه لا يخاف عقوبته، ومن حجه لا يرجو ثوابه فهو ذلك(٣).

فكان فيه ردٌّ للعجز على الصـدر، وعلى ذلك فالمراد بالكفر في الآية الكريمة كفر الجحود والخروج عن الملة(٤).

---

(١) تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٦/ ٤٧).

(٢) الهداية الى بلوغ النهاية (٢/ ١٠٨١)، تفسـير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسـير الكتاب العزيز (١/٤٨٠).

(٣) الهداية الى بلوغ النهاية (٢/ ١٠٨١)، تفسـير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسـير الكتاب العزيز (١/٤٨٠)..

(٤) ينظر السابق.

وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن معنى الآية: أن من وَجَدَ ما يَحُجُّ به ثم لم يحج فهو كافر(١).

وعلى هذا القول فالمراد بالكفر كفر المعصية، كقوله عليه السلام: ((من ترك الصلاة فقد كفر))(٢)، وقوله: ((لا ترجعوا بعدي كفارا، يضرب بعضكم رقاب بعض))(٣)، وكذلك من أنعم الله عليه بمال وصحة، ولم يحج فقد كفر بالنعمة(٤).

قال الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ: "وأولى التأويلات بالصواب في ذلك قولُ من قال: معنى "ومن كفر"، أي: ومن جحد فرضَ ذلك وأنكرَ وُجوبه، فإن الله غنيٌّ عنه وعن حَجِّه وعن العالمين جميعًا"، وإنما قلنا ذلك أولى به؛ لأن قوله: "ومن كفر" يَعْقُبُ قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ بأن يكون خبرًا عن الكافر بالحج، أحقُّ منه بأن يكون خبرًا عن غيره، مع أنّ الكافر بفرضية الحج على مَن فرضه الله عليه كافر بالله، وأن الكفر أصله الجحود، ومن كان له جاحدًا ولفرضه منكرًا، فلا شك إنْ حجَّ لم يرجُ بحجه برًّا، وإن تركه فلم يحجّ لم يره مأثمًا(٥).

وبناء على ما سبق فالكلام متعلق بما قبله معنوياً، فيناسبه القول بالكفاية الذي ذهب إليه الداني رَحِمَهُ اللَّهُ(٦).

---

(١) ينظر: الهداية الى بلوغ النهاية (٢/ ١٠٨٢)، تفسير البغوي (١/ ٤٧٦)، تفسير ابن عطية (١/٤٨٠).

(٢) الحديث: أخرجه ابن حبان في صحيحه "كتاب الصلاة" باب " الوعيد على ترك الصلاة"، الحديث رقم (١٤٦٣)، ينظر صحيح ابن حبان ٣٢٣/٤.

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب " العلم"، باب " الإنصات للعلماء "، الحديث رقم (١٢١)، ينظر: صحيح البخاري ٣٥/١.

(٤) تفسير ابن عطية (١/ ٤٨٠).

(٥) تفسير الطبري (٦/ ٥١).

(٦) تفسير الرازي (٨/ ٣٠٥)

ويؤيد قول أبي عمرو بكفاية الوقف أن كلًّا من النحاس، والنكزاوي والغزَّال، والأشموني، قالوا عنه أنه وقف كافٍ(١).

أما القول الثاني وهو القول بتمام الوقف، فهو قول مقبول وإن كان مرجوحا؛ إذ له معتمد من التفسير يعتمد عليه ويقوّيه؛ حيث ذكر أن جملة التذييل المفتتحة بالشرط جاءت عامة، لا تختص بما جاء في السياق فقط، لكن تشمله وتشمل غيره.

ومما يؤكد أن الكفر هنا عام ما ذكره الرازي في تفسيره لهذه الآية الكريمة، حين قال: " القول الأول: أنها كلام مستقلٌ بنفسه، ووعيد عام في حق كل من كفر بالله ولا تعلق له بما قبله(٢).

وعليه فالواو استئنافية وليست عاطفة أفادت عدم اكتراث الله- عز وجل- بمن كفر به على العموم، كما يجوز أن يكون المراد بـ ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾ من كفر بالإسلام، وذلك تعريض بالمشركين من أهل مكة بأنه لا اعتداد بحجهم عند الله، وإنما يريد الله – تعالى- أن يحج المؤمنون به والموحدون له(٣).

وبناء على ما سبق فإنَّ ما قيل في حكم الوقف على ﴿ سَبِيلًا ﴾ من القول بالكفاية والتمام، مبنيٌّ على قولين مروِيَّيْنِ عن أهل التفسير، كلاهما له وَجْهه ووجاهته، إلا أن الراجح هو القول بكفاية الوقف الذي ذهب إليه جمهور علماء الوقف والابتداء. والله أعلم.

(١) ينظر القطع والائتناف ١٤٣/١، والاقتداء ٤٩٦/١، منار الهدى للأشموني ١٨١/١.
(٢) تفسير الرازي (٨/ ٣٠٥).
(٣) التحرير والتنوير (٤/ ٢٤).

المطلب الثالث: قال تعالى: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ [سورة المائدة: ٢٦]

قال الداني رَحِمَهُ اللَّهُ: وقوله ﴿ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾في ذلك وجهان من التفسير والإعراب: من قال: إن التحريم والتيه كان أربعين سنة، – وهو قول ابن عباس والربيع والسُّدِّي– نَصَبَ ﴿ أَرْبَعِينَ ﴾ بـ (محرمة) على تفسير (التحريم)، فعلى هذا يكون الوقف على ﴿ يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾، وهو قول ابن عبد الرزاق، وهو اختيار ابن جرير.

ومن قال: إن (التحريم) كان أبداً، وإن (التيه) كان أربعين سنة– وهو قول عكرمة وقتادة– نَصَبَ ﴿ أَرْبَعِينَ ﴾ بـ ﴿ يَتِيهُونَ ﴾، فعلى هذا يكون الوقف على ﴿ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾، وهو قول نافع ويعقوب والأخفش وأبي حاتم، وهو اختياري"[(١)].

الدراسة:

من خلال ما سبق من كلام الداني رَحِمَهُ اللَّهُ يتبين أن المفسرين وعلماءَ الوقف والابتداء اختلفوا في الوقف على كلٍّ من ﴿ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾، والابتداء بـ ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾، أو وصل محرمة عليهم بـ ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً إِنِّي ، ثم يُستأنَف بما بعده من قوله تعالى: ﴿ يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾.

وعلى ما ذكره الشيخ الداني فإن طائفة من المفسرين اختاروا وصل الجملة الأولى: ﴿ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾، بـ ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ على أن الأربعين سنةً كانت مدةً للتحريم والتيه معاً، وبناء عليه تُعْرَبُ جملة ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ ظرفا لـ ﴿ مُحَرَّمَةٌ ﴾فالتحريم على هذا مؤقت[(٢)].

---

(١) المكتفى لأبي عمرو الداني (ص: ٥٩).

(٢) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (٥/ ٣٢٩).

وهذا كما قال الداني اختيار ابن عبد الرزاق، وشيخ المفسرين الإمام الطبري.

وقال آخرون: بل الوقف على ﴿ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾، والابتداء بـ ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ على أن العامل في الظرف ﴿ يَتِيهُونَ ﴾، والتقدير: يتيهون في الأرض أربعين سنة وهو اختيار الداني.

وبناء على هذا فيجوز الوقف على ﴿ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾، أو وصله بما بعده، على أن يكون من باب المراقبة أو المعانقة جمعا بين أقوال المفسرين.

وقول أبي عمرو جدير بالقبول؛ إذ كان عليه بعض القراء وأهل اللغة إلا أن اختيار ابن عبد الرزاق هنا أولى من اختيار الداني لعدة أمور:

الأول: أنه قول ابن عباس ﷺ، فهو ترجمان القرآن، وحبر هذه الأمة، وأعلم الناس بكتاب الله – تعالى– بعد نبيّها ﷺ(١).

الثاني: أنه قول جمهور المفسرين:

–قال الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ: " وأولى القولين في ذلك عندي بالصواب، قول من قال: إن الأربعين منصوبة بالتحريم، وإن قوله: ﴿ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ [سورة المائدة: ٢٦] معنيٌّ به جميع قوم موسى لا بعض دون بعض منهم؛ لأن الله– عز ذكره – عمَّ بذلك القوم، ولم يُخَصِّصْ منهم بعضا دون بعض، وقد وفَّى الله بما وعدهم به من العقوبة، فتيَّهَهُم أربعين سنة، وحرم على جميعهم في الأربعين سنة– التي مكثوا فيها تائهين – دخولَ الأرض المقدسة، فلم يدخلها منهم أحد، لا صغير ولا كبير، ولا صالح ولا طالح، حتى انقضت السنون التي حرم الله– عز وجل– عليهم فيها دخولها، ثم أذن لمن بقي منهم وذراريهم بدخولها مع نبي الله موسى، والرجلين اللذين أنعم الله عليهم"(٢).

---

(١) ينظر: المكتفى للداني (ص: ٥٩)، تفسير ابن كثير (٣/ ٧١)، منار الهدى (ص: ٢٤٦)، مختصر المرشد (ص: ٢٤٦).

(٢) تفسير الطبري (٨/ ٣٠٧).

-وقال ابن جُزَيّ: "... والعامل في أربعين ﴿ مُحَرَّمَةٌ ﴾ على الأصح، فيجب وصله معه.

وقيل: العامل فيه ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ ﴾، فعلى هذا يجوز الوقف على قوله: ﴿ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾، وهذا ضعيف؛ لأنه لا حامل على تقديم المعمول هنا مع أن القول الأوّل أكمل معنى؛ لأنه بيانٌ لمدّة التحريم والتيه"(١).

-وقال أبو حيان: " ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾، أي: قال الله – تعالى– فأضمر في ﴿ قَالَ ﴾، وضمير ﴿ فَإِنَّهَا ﴾ إلى الأرض المقدسة، ﴿ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾، أي: محرم دخولها وتملُّكهم إياها... ودل هذا على أنهم بعد الأربعين لا تكون محرمة عليهم...، والظاهر أن العامل في قوله: ﴿ أَرْبَعِينَ ﴾ ﴿ مُحَرَّمَةٌ ﴾، فيكون التحريم مقيدًا بهذه المدة، ويكون ﴿ يَتِيهُونَ ﴾ مستأنفاً أو حالاً من الضمير في عليهم"(٢).

الثاني: أن القول بأن جملة ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ متعلقة بـ ﴿ مُحَرَّمَةٌ ﴾ ليس مخالفا لظاهر قوله تعالى: (كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ)، والمراد بتحريمها عليهم أنه لا يدخلها أحد منهم هذه المدة لكن ليس بمعنى أن كلهم يدخلونها بعدها، بل بعضهم ممن بقي حسب ما رُوي

(١) تفسير ابن جزي (١/ ٢٢٧).

(٢) البحر المحيط (٤/ ٢٢٢)، وينظر: تفسير السمرقندي (١/ ٣٨٢)، اللباب في علوم الكتاب (٢٧٧/٧)، تفسير الثعالبي (٣٦٩/٢)، تفسير أبي السعود (٢٥/٣)، فتح القدير (٣٣/٢) تفسير الألوسي (٣/ ٢٧٩)، فتح البيان في مقاصد القرآن (٣/ ٣٩٣)، تفسير القاسمي (١٠٢/٤)، تفسير المنار (٦/ ٢٧٧)، تفسير المراغي (٦/ ٩٤)، زهرة التفاسير (٢١١٩/٤) التفسير الوسيط لطنطاوي (٤/ ١١٢).

أن موسى عليه السلام صار بمن بقيَ من بني إسرائيلَ إلى أريحا، وكان يوشعُ بنُ نون على مقدمته ففتحها وأقام بها ما شاء الله تعالى ثم قُبض عليه السلام[١].

الثالث: أن هذا القول يؤيده الواقع التاريخي: فقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن موسى عليه السلام لما خرج من التيه سار بمن بقيَ معه من بني إسرائيل، ويوشع على مقدمته، ففتح بيت المقدس، فبقي فيها ما شاء الله، ثم قُبِضَ[٢]، وقصة يوشع عليه السلام في فتح بيت المقدس مشهورة[٣].

الرابع: أن الغالب في الاستعمال تقدم الفعل على الظرف إذا كان عدداً، فيقال مثلا: سافر زيد أربعين يوما، وأقام أربعين يوما، وما أشبه ذلك، وقلَّما يقال عكس ذلك[٤].

الخامس: أن هذا القول جامع للعقوبتين في سلك واحد؛ إذ معنى ذلك: أنه لما حرَّم عليهم دخول الأرض المقدسة في هذه المدة ضرب عليهم هذا التيه؛ ليكون عقوبة لهم على امتناعهم من الدخول، ولِيحول بينهم وبينها وكانوا على مَقْرَبة منها، فكانت هذه المدة كفيلة بأن يموت فيها كل من قال: إنا لن ندخلها، فينطبق عليهم القول بالتحريم بموتهم، فالموت كان بمثابة التحريم والمنع من الدخول، فقد قيل: أنه لم يدخلها أحد ممن قال هذه المقولة؛ حيث عُوقبوا بالموت في التيه[٥]

فلعل الحكمة في هذه المدة أن يموت أكثر هؤلاء الذين قالوا هذه المقالة، التي صدرت عن قلوب لا صبر فيها ولا ثبات، لم يُرَ منها إلا الضلال والعناد؛ إذ قد أَلِفَتْ الاستعباد لعَدُوِّها، ولم تكن لها هِمَمٌ ترقيها إلى ما فيه ارتقاؤها وعلوُّها، فعوقبوا بأن لا يرى أحد منهم الأرض المقدسة، ومن رآها منهم ممن امتد عمره–لوثبت ذلك– فإنه يراها

---

(١) تفسير الألوسي (٣/ ٢٧٩).
(٢) البحر المديد ط العلمية (٢/ ٢٢٨).
(٣) يراجع: تفسير الثعلبي (٤٧/٤)، تفسير السمعاني (٢٨/٢)، تفسير ابن عطية = (١٧٦/٢)
(٤) أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل لأبي عبد الله الرازي (ص: ١٠١).
(٥) ينظر: تفسير ابن جزي (١/ ٢٢٧) بتصرف.

في شيخوخة واهية، فلا ينتفع بخيراتها، ولا يُنشئ له حياة فيها.. ولتظهر بعد ذلك ناشئة جديدة من ذراريهم تَتَربَّى عقولُهم على طلب قهر الأعداء، وعدم الاستعباد، والذل المانع من السعادة(١).

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز أن يوقف على إحدى الجملتين، مع عدم جواز الوقف عليهما معاً؛ فيكون من باب المراقبة والمعانقة لمجيء القولين عن المفسرين وأرباب الوقف والابتداء، فيندرج تحت الوقف الجائز مستوِي الطرفين.

ويرى البحث أولوية الأخذ بما قاله الجمهور من المفسرين في تفسير تلك الآية، وبما اختاره ابن عبد الرزاق، وهو عدم الوقف من أول الآية إلى قوله تعالى ﴿يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ على أن جملة ﴿يَتِيهُونَ﴾ حال من الضمير المتصل بالجار والمجرور في قوله ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾، ولا يُقْطَعُ الحالُ عن صاحبه، وذلك لبيان مدة التحريم والتيه معا، فـ ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ كما أنها كانت مدةً للتحريم، فكذلك هي مدةٌ للتيه أيضا، فلما حُرِّمت عليهم لم يكن هناك مانع من دخولهم هذه المدة، إلا أن يتيهوا في الأرض ويتخبَّطوا فيها فلا يعرفون المشرقَ من المغرب، ولا الجنوبَ من الشمال حتى لا يهتدوا إلى الطريق الموصِّل إليها.

(١) ينظر: تفسير السعدي (ص: ٢٢٨)، التفسير القرآني للقرآن (٣/ ١٠٧١) بتصرف.

المطلب الرابع: قال تعالى ﴿ الٓمٓصٓ ۝١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [سورة الأعراف: ١، ٢].

قال الداني رَحِمَهُ اللَّهُ: "وقال أبو حاتم وابن عبد الرزاق﴿ حَرَجٞ مِّنۡهُ ﴾ كاف"[١]

الدراسة:

ذكر الداني فيما سبق أن ابن عبد الرزاق رَحِمَهُ اللَّهُ ذهب إلى القول بكفاية الوقف على قوله تعالى ﴿ حَرَجٞ مِّنۡهُ ﴾، وبنى اختياره هذا الوقف بناء على أن لام كي المذكورة في قوله ﴿ لِتُنذِرَ بِهِۦ ﴾ متعلقة بفعل مقدّر، تقديره: أنزلناه إليك لتنذر به[٢]، وهو رأي أبي حاتم السجستاني أيضا[٣].

وهذا القول ذكره بعض علماء الوقف والابتداء، فمنهم من علَّل للوقف عليه بما سبق، ومنهم من وصفه بالغلط[٤].

قال النحاس: " قال أبو حاتم: ﴿ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ ﴾ كاف[٥]، وعن نافع: تام، وكلا القولين غلط؛ لأن لام (كي) لابد أن تكون متعلقة بفعل، والتقدير عند النحويين: كتاب أُنزِل إليك لتنذرَ به فلا يكن في صدرك حرج منه، على التقديم والتأخير "[٦].

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا للداني (ص: ٧٤).

(٢) مختصر المرشد في الوقف والابتدا (ص: ٢٩٣)، منار الهدى للأشموني (ص: ٢٩٣).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٦٥٠).

(٤) ينظر: الاقتداء في الوقف والابتداء ٦٨٦/١، مختصر المرشد (ص: ٢٩٣)، منار الهدى (ص: ٢٩٣).

(٥) وبه قال العماني P.

(٦) القطع والائتناف للنحاس ٢٤٧/١، الاقتداء في الوقف والابتداء ٦٨٦/١، الوقف والابتداء للغزال ص٣٤٥.

لكنَّ الصحيح الذي عليه جمهورُ المفسرين وغيرُهم من علماء اللغة والوقف والابتداء هو أن جملةَ ﴿ لِتُنذِرَ بِهِۦ ﴾، متعلقةٌ بما قبلها، فلا يحسن الوقف دونها، **لكنهم اختلفوا في المتعلَّق به على أقوال**(١):

الأول: أنه متعلق بقوله: ﴿ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ على التقديم والتأخير، والتقدير: كتاب أُنزل إليك لتنذر به فلا يكن في صدرك حرج منه، فاعترَضَتْ هذا الجملة بين العلة والمعلول، أو بين العامل والمعمول، وهو قول الفراء(٢).

وفائدة تقديم الجملة الاعتراضية على المعمول أن الإقدام على الإنذار والتبليغ لا يتم ولا يكمل إلا عند زوال الحرج عن الصدر، فلهذا السبب أمره الله – تعالى– بإزالة الحرج عن الصدر، ثم أمره بعد ذلك بالإنذار والتبليغ.

الثاني: أن اللام ههنا بمعنى: كي، والتقدير: فلا يكن في صدرك شكٌّ كي تنذرَ غيرَك، فكان متعلقاً بما تعلّق به ﴿ فِي صَدْرِكَ ﴾، وهو قول ابن الأنباري(٣).

الثالث: أن اللام ههنا بمعنى: (أن)، والتقدير: لا يَضِقْ صدرُك ولا يضعُفْ عن أن تنذر به. والعرب تضع هذه اللام في موضع «أن»، قال تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ ﴾ [سورة التوبة: ٣٢]، وفي موضع آخر ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ ﴾ [سورة الصف: ٨] وهما بمعنى واحد(٤).

الرابع: أن تقدير الكلام: إن هذا الكتاب أنزله الله عليك، وإذا علمتَ أنه تنزيل الله– تعالى– فاعلم أنَّ عنايةَ الله معك، وإذا علمتَ هذا فلا يكن في صدرك حرج؛ لأن من كان الله حافظا له وناصرًا لم يَخَفْ أحدًا، وإذا زال الخوف، والضيق عن القلب فاشتغلْ

(١) إعراب القرآن وبيانه (٣/ ٢٩٤).
(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ٣٧٠).
(٣) تفسير الرازي: (١٤/ ١٩٦).
(٤) ينظر السابق (١٤/ ١٩٦).

بالإنذار والتبليغ والتذكير اشتغال الرجال الأبطال، ولا تبالِ بأحد من أهل الزيغ والضلال والإبطال[١].

وبناء على هذه الأقوال السابقة والتي تشير إلى تعلق الفعل بما قبله سواء كان متعلِّقاً بالإنزال، أو متعلِّقاً بالكون[٢]، أو متعلِّقاً بالنهي، فإنه لا يجوز فصل جملة ﴿ لِتُنذِرَ بِهِۦ ﴾ عما قبلها أو عما بعدها لتعلُّقِها بهما، فالمصدر المؤول من (أن والفعل) عُطف عليه ما بعده، وهي جملة ﴿ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾، والتقدير: كتاب أُنزل للإنذار والتذكير، وبناءً عليه فالآية ليس فيها موضع يستحق أن يُقَيَّدَ عليه وقف إلا على آخرها[٣].

وهذا هو الراجح، وذلك لأمور:

-أن العامل في قول الجمهور ظاهر في الآية الكريمة، وهو (أُنزِلَ) فهو أولى من التقدير الذي ذكره القائلون به؛ إذ التقدير خلاف الأصل عند وجود غيره، فلا يلجأ إليه إلا بحجة يجب الرجوع إليها تُثْبِتُ هذا المحذوف[٤].

-أن الفعل المقدر الذي قدَّره هؤلاء مأخوذ من لفظ الفعل الظاهر المذكور في السياق، وتقديره يُربك الجملة إذا قُدِّر، فالتقدير على هذا القول: كتاب أنزل إليك فلا يكن في صدرك حرج منه أنزلناه لتنذر به. فلو قُدِّر ظهورُه لكن سمجًا مردودًا.

والقول بعدم الوقف هو ما عليه المصاحف المطبوعة في جميع البلدان الإسلامية وهو ما عليه جمهور الوقف والابتداء، منهم الداني رحمه الله تعالى[٥]. والله أعلم.

---

(١) تفسير الرازي (١٤/ ١٩٥).

(٢) التفسير البسيط (٩/ ١٠).

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٤٤/٢، التبيان في إعراب القرآن ٥٥٥/١، المجتبى ١/ ٣٠٨.

(٤) فصول في أصول التفسير (ص: ١٥٩).

(٥) ينظر: علل الوقوف ص ٤٩٦، الوقف والابتداء للسجاوندي ص٢٠٢، القطع والائتناف ٢٤٧/١، الاقتداء ٦٨٦/١، الوقف والابتداء للغزال ص٣٤٥.

المطلب الخامس: قال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴾ [سورة الأعراف: ١٧٢].

قال الداني رَحِمَهُ اللَّهُ: " وقال أحمد بن موسى وأبو حاتم والأخفش وابن عبد الرزاق ﴿ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ ﴾ كافٍ، فـ ﴿ شَهِدْنَآ ۛ ﴾ على هذا من قول بني آدم، والمعنى: شهدنا أنك ربُّنا وإلهُنا، وهو قول أُبَيّ بن كعب وابن عباس، وقال ابن الأنباري: ليس بوقف؛ لأن (أن) متعلقة بالكلام الذي قبلها، وقال نافع ومحمد بن عيسى والقُتَبِيُّ والدِّينَوَرِيّ: التمام ﴿ بَلَىٰ ۛ ﴾، فـ ﴿ شَهِدْنَآ ۛ ﴾ على هذا من قول الملائكة، لما قال الله لذرية آدم حين مسح ظهره وأخرجهم منه: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ ﴾، فأقروا له بالعبودية- قال الله-جل ذكره- للملائكة: اشهدوا فقالوا: شهدنا. وهو قول مجاهد والضحاك والسدي. وقيل: هو من قول الله -تعالى- والملائكة، والمعنى: شهدنا على إقراركم، وهو قول أبي مالك، ويُرْوَى عن السُّدِّي أيضاً... "[1]

الدراسة:

مما سبق من كلام الداني يتبين أن هناك خلافاً بين العلماء في قطع الكلام عند قوله (بلى)، أو وصلِه بقوله ﴿ شَهِدْنَآ ۛ ﴾ مع الوقف عليه، ففريق ذهب إلى القول بالوقف على الأول (بلى)، وفريق ذهب إلى القول بالوقف على الثاني ﴿ شَهِدْنَآ ۛ ﴾، مما حدا بعلماء الوقف والابتداء أن يقولوا بجواز الوقف على كليهما، لكن إذا وُقِفَ على الأول امتنع الوقف على الثاني، وإذا وُقِفَ على الثاني امتنع الوقف على الأول على ما

(١) المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (ص: ٨٠).

عُرف عند علماء الوقف والابتداء بوقف المراقبة أو المعانقة، مع جواز عدم تقييد الوقف إلا على آخر الآية، فلا يوقف على أحدهما(١).

فالوقف على الأول: وهو (بلى) بناءً على أن كلامَ الذرية قد انقطع على (بلى) آخر قصة الميثاق فاصلةً بين السؤال والجواب، والتقدير: بلى شهدنا أنك ربُّنا وإلهنا، جوابٌ منهم له وإقرارٌ له - تعالى- بالربوبية ولأنفسهم بالعبودية، فيكون الوقف من قبيل الكافي، الذي تعلق بما بعده من حيث المعنى، وإن كان في نفسه تامًّا من ناحية انتهاء ردِّ بني آدم على كلام الله -عز وجل- ويكون قوله: (شَهِدْنا) من كلامِ الله-تعالى- أو من كلام الملائكة، أو من كلام الله-تعالى- والملائكة؛ لأنه لمَّا قالت الذرية: بلى، قال الله -تعالى- للملائكة: اشهدوا، فقالوا: شهدنا «أنْ تقُولُوا» على تقدير حذف (لا)، أي: لئلا تقولوا إنَّا كُنَّا عَنْ هذا غَافِلِينَ، كقوله: ﴿ وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ [سورة النحل: ١٥]، أي: لئلاَّ تميد بكم، أو شَهِدْنَا كراهة أن تقولوا(٢).

وأما الوقف على الثاني وهو «شَهِدْنَا» فعلى أنه من تمام قول بني آدم، فجملة ﴿ بَلَىٰ شَهِدْنَآ ﴾ مقول القول المذكور في قوله: (قالوا...)، وهي عبارة عن ردِّ بني آدم على الاستفهام التقريري الموجَّهِ إليهم من قِبَل الله عز وجل.

والمعنى: قالوا بلى شهدنا أنك ربُّنا وإلهنا، أو شَهِدَ بعضُنا على بعض، وهما طائفتان: طائفة طائعة، وطائفة كارهة، أي: شهدنا عليكم لئلَّا تقولوا يوم القيامة غفلنا عن معرفة الله والإيمان به فتكون مقالةً من هؤلاء لهؤلاء، وهذا قول ابن عباس وأُبيّ بن كعب، رضي الله عنهما.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٦٦٩)، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا (ص: ٣١٤).

(٢) تفسير الطبري ١٣/ ٢٥١، التفسير البسيط ٩/ ٤٥٠، تفسير البغوي ٢/ ٢٤٧، اللباب في علوم الكتاب ٩/ ٣٨٣.

وجملة ﴿ أَن تَقُولُواْ ﴾ إما أن تكون متعلقةً بما قبل (بلى) من قوله: ﴿ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾، أو من تمام إقرار بني آدم بعضهم على بعض(١).

ويرى البحث أن أوْلى القولين بالقبول – وإن كان كلاهما جائزاً– القول بانتهاء كلام الذرية عند قوله (بلى) فيحسن الوقف عليه، فصلا بين كلامهم وبين كلام الملائكة، ثم يبتدأ بقوله (شهدنا) فيصلَه إلى آخر الآية فيكون كلاماً واحداً، وهو كلام الملائكة، أو كلام الله - عز وجل– أو كلام الفريق الشاهد على الفريق المقرّ بالربوبية، فالكلام متصلٌ بعضُه ببعض، فمعنى (أشهدهم) أي: أشْهد بعضَ بني آدم على بعض، فبعضهم أقر بالربوبية لله الخالق –سبحانه–، وبعضهم شهد على ما أقره البعض الأول، وهو الوجه الأقرب من وجهة نظر البحث.

ويشهد لهذا القول الذي يراه البحث ما يلي:

أولا: أن الخطاب في سياق الآية لجميع بني آدم، جمعهم الله–تعالى– جميعا، فجعلهم أزواجاً، ثم صوَّرهم، ثم استنطقهم، ثم قال لهم جميعا: أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ، فرد بعضهم وقالُوا بَلى أنت إلهُنا، فشهد الآخرون على ذلك، فقالوا شهدنا عليكم كراهة أَنْ تَقُولُوا – أي: البعض المشهود عليه– يوم القيامة إِنَّا كُنَّا عَنْ هذا غافِلِينَ لم نعلم بهذا(٢).

ثانيا: أن صورة الشهادة على النفس أن يشهد البعض على البعض، لكن عبر بالنفس مجازاً، كما قال سبحانه ﴿ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ﴾، أي: فليقتل بعضكم بعضاً، ولهذا نظائر كثيرة في الكلام(٣).

---

(١) ينظر: القطع والائتناف (ص: ٢٦٥)، تفسير ابن عطية (٢/ ٤٧٦)، زاد المسير (٢/ ١٦٧)، تفسير القرطبي (٧/ ٣١٨).

(٢) زاد المسير (٢/ ١٦٧).

(٣) تفسير الطبري (١٣/ ٢٥١)، التفسير البسيط (٩/ ٤٥٠)، تفسير البغوي (٢/ ٢٤٧).

ثالثاً: أن القول بأن ﴿ شَهِدْنَآ ﴾ من كلام الملائكة قول لا يشهد له السياق؛ حيث لم يَجْرِ للملائكة ذكرٌ في سياق الآية لا من قريب ولا من بعيد، حتى يقال أن الملائكة هم الذين شهدوا على ما أقره بنو آدم.

رابعاً: أن في القول بجعل الشهادة من فعل الملائكة تفكيكاً للسياق بلا داعي؛ حيث إن الحوار في الآية الكريمة قائم بين الله–تعالى– وبين بني آدم على طريقة الاستفهام التقريري الذي يحتاج إلى جواب ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ فكان الجواب بلى أنت ربنا، ثم شهد الآخرون الذين جمعهم لفظ النفس على ذلك.

ومع ما سبق إلا أنه يجوز للقارئ أن يأخذ بأيّ القولين الذين ذكرهما الداني عن السلف ومنهم الإمام ابن عبد الرزاق، فله أن يقف على (بلى)، أو يقف على ﴿ شَهِدْنَآ ﴾، لكن إذا وُقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر على سبيل المراقبة أو المعانقة، وهو الذي عليه العمل الآن في غالب المصاحف المطبوعة برواية حفص عن عاصم، أما مصاحف فقيدت علامة الوقف (صه) على الموضع الأول فقط ﴿ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾. والله أعلم.

□

المطلب السادس: قال تعالى: ﴿ إِذْ أَنتُم بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُم بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَىٰ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ۚ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ ۙ وَلَٰكِن لِّيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ ۗ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [سورة الأنفال: ٤٢].

قال الداني رَحِمَهُ اللَّهُ: " وقال ابن عبد الرزاق: ﴿ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ تام، وليس كذلك؛ لأن ﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ نسقٌ على ذلك وهو التمام"(١).

الدراسة:

ذكر الداني أن ابن عبد الرزاق وصف الوقف على قوله ﴿ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ بالتمام، ثم اعترض الداني عليه بعدم صحة القول بالتمام المروي عنه.

وقول الداني رَحِمَهُ اللَّهُ هو الصواب، وذلك؛ لأن تمام الجملة عند قوله ﴿ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾، فالواو عطفت الجملة الثانية على الأولى فلا وقف على ما قبل العطف؛ لكراهة الوقف على المعطوف عليه دون المعطوف؛ فالمعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد لا يُفْصَل بينهما.

ولم يقيد أحد من العلماء وقفاً على ما وصفه ابن عبد الرزاق بالتمام، فلم يختلفوا في عدم القول بجواز الوقف عليه، وجعلوا الوقف على ما بعده.

من خلال ما سبق يتبين أن الحق مع الداني رَحِمَهُ اللَّهُ، وقول ابن عبد الرزاق قول شاذ لم يُتابع عليه.

ومع ذلك فربما يكون مصطلح التمام عنده مغايرًا لما عند غيره، أو يكون المعتمد عنده في التمام هو تمام الجملة من حيث استيفاء أركانها، فقوله ﴿ لِّيَهْلِكَ ﴾: فعل

(١) المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (ص: ٨٤).

مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل، و﴿ مَنۡ ﴾ اسم موصول فاعل، وجملة ﴿ هَلَكَ ﴾ صلة، و﴿ عَنۢ بَيِّنَةٖۗ ﴾ حال(١).

فهذه الجملة بتمامها تفصيل لما أجمل في الاستدراك المذكور في الآية قبلها في قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِن لِّيَقۡضِيَ ٱللَّهُ أَمۡرٗا كَانَ مَفۡعُولٗا ﴾، فلما قال سبحانه ﴿ لِّيَهۡلِكَ مَنۡ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٖ وَيَحۡيَىٰ مَنۡ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٖۗ ﴾، اتضح الإشكال، وارتفع ما قُدِّر من الاحتمال وأبان عن المعنى أحسن بيان(٢).

ومع ما سبق من القول بعدم تمام الوقف كما قال ابن عبد الرزاق إلا أن الوقف على﴿ بَيِّنَةٖۗ ﴾ الأولى، جائز؛ لأن العطف فيه من قبيل عطف الجمل، وعطف الجمل في حكم الاستئناف، إلا أن الوصل أولى للعطف كما سبق. والله أعلم.

(١) إعراب القرآن وبيانه (٤/ ٨).
(٢) السابق (٤/ ٩).

المبحث الثاني: مرويات ابن عبد الرزاق في الوقف والابتداء من أول سورة يونس إلى آخر سورة العنكبوت.

المطلب الأول: قال تعالى ﴿ *** فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ ١٧ لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ *** ﴾ [سورة الرعد: ١٧، ١٨].

قال الداني رَحِمَهُ اللَّهُ: "﴿ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ ﴾ تام، ورأس آية، ومثله ﴿ لِرَبِّهِمُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ وهي ههنا الجنة، وهي في موضع رفع بالابتداء، والخبر في المجرور قبلها الذي هو ﴿ لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ ﴾، وقال ابن عبد الرزاق: ليس ﴿ ٱلۡأَمۡثَالَ ﴾ بتام؛ لأن ﴿ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ صفة لها، فلا يتم الكلام دونها، والمعنى على التقديم والتأخير أي: الأمثال الحسنى للذين استجابوا لربهم. والأول هو الوجه[١].

الدراسة:

قبل دراسة هذا الموضع وبيان الوجه الراجح فيه لابد أن نذكر أقوال المفسرين في المراد بـ ﴿ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ *** ﴾، وخلاصة ما قيل يتلخص فيما يأتي:

القول الأول: أن المراد بـ﴿ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾هنا: (الجنة)[٢].

والمعنى: للذين أجابوا ربهم بالطاعات في الدنيا لهم الجنة في الآخرة، وهذا قول جمهور المفسرين وعلى رأسهم ابنُ عباس رضي الله عنهما[٣].

---

(١) المكتفى للداني (ص: ١٠٨).

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج (٣/ ١٤٦)، تفسير القرآن لابن أبي زمنين (٢/ ٣٥٣) تفسير الثعلبي (٥/ ٢٨٤)،

(٣) ينظر: تفسير السمرقندي (٢/ ٢٢٤).

القول الثاني: أن يكون المعنى: لهم جزاء المحسنين، وهو راجع إلى القول الأول أيضاً؛ لأن مصير المحسنين هو الجنة، كما قال تعالى: ﴿ هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ﴾[١].

القول الثالث: أن المراد بـ ﴿ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ هو: كل ما يختص به المؤمنون من نعم الله تعالى[٢].

القول الرابع: أن المراد بـ﴿ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ هو: الحياة والرزق، قاله مجاهد رحمه الله تعالى.

القول الخامس: أن المراد بـ﴿ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ هو: كل خير من الجنة فما دونها، قاله أبو عبيدة[٣].

وهذه الأقوال كلها متقاربة في المعنى؛ لأن ﴿ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ تطلق ويراد بها كل ما يُوَصِّلُ العبد إلى العاقبة الحسنى، حتى يصير إلى أقصى ما يتمناه، وهو الجنة.

ومن ذهب إلى تفسير ﴿ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ بما سبق جعل الجار والمجرور في قوله تعالى ﴿ لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ ﴾ خبرا عن المبتدأ المؤخر وهو ﴿ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾. فهي عندهم في موضع استئناف منقطع مما قبله.

القول السادس: أن ﴿ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ صفة لمصدر محذوف دل عليه الفعل المذكور ﴿ ٱسۡتَجَابُواْ ﴾، واللام في ﴿ لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ ﴾ متعلقة بـ (يضرب)، وترتيب المعنى كالآتي: كذلك يضرب الله الأمثال للمؤمنين الذين استجابوا لربهم الاستجابة الحسنى، وللكافرين الذين لم يستجيبوا، أى: هما مَثَلَان للمؤمن والكافر[٤].

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ١٤٦).

(٢) ينظر: تفسير ابن عطية (٣/ ٣٠٨).

(٣) ينظر: زاد المسير (٢/ ٤٩٢).

(٤) تفسير الزمخشري (٢/ ٥٢٤)، تفسير الرازي (١٩/ ٣١)، تفسير البيضاوي (٣/ ١٨٥).

وجملة ﴿ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَسۡتَجِيبُواْ ﴾، إما أن تكون معطوفة على قوله ﴿ لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ ﴾، فيكون ضرب الأمثال لكِلَا الفريقين كما سبق.

وإما أن تكون مستأنفةً سيقت لبيان مآل غير المستجيبين، ويكون ضرب الأمثال خاص بالمؤمنين؛ لأنهم هم المنتفعون بها(١).

فيتلخص مما سبق أن هناك قولين في تعلق رأس الآية بما بعدها، **فالقول الأول** يرى أن قوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ ﴾ليس متعلقاً بما قبله، فيكون الوقفُ على رأس الآية ﴿ ٱلۡأَمۡثَالَ ﴾ تامًّا، وهو القول الذي عليه جميعُ علماء الوقف والابتداء(٢)، وجمهورُ المفسرين والمعْرِبين، وهو اختيار الداني(٣).

والقول الثاني: أن جملة الجار والمجرور متعلقة بما قبلها، وعليه فلا يحسن الوقف على رأس الآية، وهو رأي بعض المفسرين كما سبق بيانه(٤).

أما ما نقله الداني عن ابن عبد الرزاق من أن كلمة ﴿ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾صفةٌ لكلمة ﴿ ٱلۡأَمۡثَالَ ﴾على التقديم والتأخير، وتقديره: ﴿ لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلۡحُسۡنَىٰ *** ﴾ فلم أر أحداً من المفسرين، أو علماء الوقف والابتداء نبَّه عليه، أو أشار إليه.

---

(١) إعراب القرآن وبيانه (٥/ ١٠٩).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٧٣٤)، القطع والائتناف ٣٤٣/١. علل الوقوف ٦١٥/١، كتاب الوقف والابتداء ٢٤٧/١. المرشد للعماني ٢٨١/١، الوقف والابتداء للغزال ٤٣٣/١، الهادي للهمذاني ٥٢٠/١، لطائف البيان للقسطلاني ٥ / ٢٥٨٤، ٥٩١ نجوم البيان للسمرقندي ٥٩١/٢، مختصر المرشد في الوقف والابتدا (ص: ٢٤) تقييد الهبطي ١/ ٢٣٤.

(٣) ينظر: تفسير السمرقندي (٢/ ٢٢٤) تفسير القرآن العزيز (٢/ ٣٥٣) تفسير الثعلبي (٢٨٤/٥) التفسير البسيط (١٢/ ٣٣٥) تفسير ابن عطية (٣/ ٣٠٨) تفسير الرازي (٣١/١٩) تفسير القرطبي (٩/ ٣٠٦ تفسير الألوسي (٧/ ١٢٥) التحرير والتنوير (١٢١/١٣).

(٤) تفسير الزمخشري (٢/ ٥٢٤)، تفسير الرازي (١٩/ ٣١)، تفسير البيضاوي (٣/ ١٨٥).

ولو صح أن تكون صفةً للأمثال-كما ما ذكر ابن عبد الرزاق- فلا يجوز الوقف على رأس الآية حتى لا يُفصَل بين النعت والمنعوت.

وبناء عليه فما ذهب إليه الداني هو الراجح الذي عليه جمهور العلماء من المفسرين والمعربين وعلماء الوقف والابتداء، وقول ابن الرزاق -وإن كان مقبولا- لم يتابعْه عليه أحد.

وما يقوّي القول بتمام الوقف على رأس الآية (الأمثال) أن علماء الوقف والابتداء ذكروا مواضعَ من القرآن الكريم كان النبي ﷺ يقف عليها دائما منها هذا الموضع، ثم يبتدئ بقوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[1].

قال أبو حيان عن القول الراجح: " فـ ﴿ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾: مبتدأ، وخبره في قوله: (للذين)، ﴿ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُواْ ﴾ مبتدأ، خبره ما بعده. وغاير بين جملتي الابتداء لما يدل عليه تقديم الجار والمجرور في الاعتناء والاهتمام،... ولأن قراءة شيوخنا يقفون على قوله (الأمثال)، ويبتدئون (للذين).

وعلى هذا المفهوم أعرب الحوفي ﴿ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾مبتدأً، و(للذين): خبره، والتفسير الأول أولى؛ لأنه فيه ضرب الأمثال غير مقيد بمثل هذين، والله-تعالى- قد ضَرَبَ أمثالا كثيرة في هذين وفي غيرهما، ولأنه فيه ذكر ثواب المستجيبين بخلاف قول الزمخشري.

فكما ذُكر ما لغير المستجيبين من العقاب، ذُكر ما للمستجيبين من الثواب؛ ولأن تقديره (الاستجابة الحسنى) مُشْعِرٌ بتقييد الاستجابة، ومقابلتُها ليس نفيَ الاستجابة مطلقا، إنما مقابلها نفيُ الاستجابة الحسنى، والله -تعالى- قد نفى الاستجابة مطلقا، ولأنه على قوله يكون قوله: " لو أن لهم ما في الأرض جميعا.. " كلاما مفلَتًا مما قبله، أو كالمفلَت؛ إذ يصير المعنى: كذلك يضرب الله الأمثال للمؤمنين، والكافرين لو أن لهم ما في الأرض...).

(١) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا للأشموني(١/ ٢٣).

فلو كان التركيب بحرف رابط (لو) بما قبلها زال التَّفلُّت، وأيضا فيوهم الاشتراك في الضمير، وإن كان تخصيص ذلك بالكافرين معلوما لهم. وأيضا فقد جاء هذا التركيب"[١].

وفي العدول إلى الموصولين وصلتَيْهما في قوله: ﴿ لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ ﴾، و﴿ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُواْ ﴾ إيماءٌ إلى أن الصِّلَتَيْن سببان لما حصل للفريقين، وأما الخبر عن وعيد الذين لم يستجيبوا فقد أجري على أصل نظم الكلام في التقديم والتأخير لقلة الاكتراث بهم[٢].

والخلاصة أن القول بتمام الوقف عند رأس الآية (كذلك يضرب الله الأمثال) هو الراجح، ويجوز الأخذ بما ذكره ابن عبد الرزاق، وعليه فلا يوقف على رأس الآية حتى لا يُفْصَل بين النعت ومنعوته، ولو وُقِف على رأس الآية كان الوقف من قبيل الحسن الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده. والله أعلم

□

(١) البحر المحيط (٦/ ٣٧٥)، بتصرف، وينظر: تفسير الألوسي (٧/ ١٢٥).
(٢) التحرير والتنوير لابن عاشور (١٣/ ١٢١).

المطلب الثاني: قال تعالى: ﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ وَلِيَعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [سورة إبراهيم: ٥٢].

ذكر الداني رَحِمَهُ اللَّهُ قول ابن عبد الرزاق عن حكم الوقف في قوله –تعالى – في آخر سورة إبراهيم: " وقال ابن عبد الرزاق ﴿ وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ ﴾ كاف. وما بعده متعلق بما قبله[١].

الدراسة: روى الإمام الداني رَحِمَهُ اللَّهُ أن ابن عبد الرزاق وصف الوقف على قوله تعالى ﴿ وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ ﴾ بالكفاية، فلا تعلق له إذن بما بعده من حيث اللفظ والإعراب، بل يكون تعلقه به من حيث المعنى فقط.

والقول بالكفاية هنا لا يصحُّ؛ إذ إن الجملة التي بعدها معطوفة عليها[٢]، فلا يجوز الوقف على المعطوف عليه دون المعطوف[٣].

لكن أكثر ما يقال فيه أنه من قبيل الحَسَن الذي يحسن الوقف عليه، ولا يُبتدأ بما بعده؛ إذ ليس كونه محلا للوقف.

ولم يقيِّد أحد من علماء الوقف والابتداء وقفاً على هذه الكلمة، كما لم يذكر أحد من المفسرين والمعربين جواز الوقف على ما ذكره ابن عبد الرزاق[٤].

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١١٢).

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٣٥). إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٧٤)، تفسير الزمخشري (٢/ ٥٦٨)، التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٧٥)، إملاء ما من به الرحمن (٢/ ٧١)، الجدول في إعراب القرآن (١٣/ ٢١٥)، المجتبى من مشكل إعراب القرآن (٢/ ٥٥٢).

(٣) يراجع: القطع والائتناف (ص: ٢٢٩)، المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٧)، منار الهدى (١٧٧/١).

(٤) ينظر: إيضاح الوقف للأنباري ص٧٤٣، القطع والائتناف ص٣٥٢، الهادي في معرفة المقاطع والمبادي للهمذاني ص٥٤٥، الوقف والابتداء للغزال ص٤٤٤، الوقف والابتداء للسجاوندي ٢٥٢، وعلل الوقوف ص٦٣٠.

وقد قيل في إعراب هذه الجملة ﴿وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ﴾ أقوالا كثيرة:

أولها: أنه متعلقٌ بمحذوف، أي: ولينذروا أنزلنا عليك.

ثانيها: أنه معطوف على محذوف يتعلق بـ «بلاغ»، تقديره: ليُنْصَحُوا ولِيُنْذَرُوا.

ثالثها: أن الواو مزيدة: ﴿ وَلِيُنذَرُواْ ﴾ متعلق بـــــــ «بَلاغٌ»، والتقدير: هذا بلاغ للناس لينذروا.

رابعها: أنه محمولٌ على المعنى، أي: ليبلغوا، ولينذروا.

خامسها: أن اللام لام الأمر، وهو حســنٌ، لولا قوله: «ولِيَذَّكَّرَ» فإنه متفق على نصــبه وقال بعضهم: لا محذور في ذلك؛ فإن قوله: «لِيَذَّكرَ» ليس معطوفاً على ما تقدمه، بل متعلق بفعل مقدر، أي: ولِيذكر أنزلناه وأوحيناه.

سادسها: أنه خبر لمبتدأ مضمر، التقدير: هذا بلاغ، وهو لينذروا به، قاله ابن عطيَّة(١).

سابعها: أنه عطف مفرد على مفردٍ، أي: هذا بلاغ وإنذار(٢).

ثامنها: أنه معطوف على قوله «لتُخْرِجَ النَّاسَ» في أول السورة، وهذا غريب جدًّا(٣).

وجميعُها لا تؤيدُ القول بالكفاية ولا بجواز الوقف، إلا أن القول الخامس الذي ذهب إلى أن اللام في (لينذروا) لام الأمر– التي تَجْزِم الفعل بحذف النون–، وبناءً عليه فحكم ما بعدها أن يكون مستأنفاً مقطوع اللفظ عما قبله وليس معطوفاً عليه؛ حيث جاء منصــــوباً بلام كي، وهو قوله: «ولِيَذَّكرَ»، وتقديره: ولِيذكر أنزلناه وأوحيناه، وهو قول حَسَنٌ على ما قيل، يحسن الوقف عليه على ما ذكره ابن عبد الرزاق، لكن يضعِّفُه أن القراء لم يختلفوا في كون اللام مكسورةً، وأنها لام كي(٤).

---

(١) ينظر: تفسير ابن عطية ٣٤٨/٣، اللباب في علوم الكتاب ٤٢٠/١١.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤٥٩/٦، تفسير الآلوسي ٢٤٢/٧.

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٧/ ١٣٤)، اللباب في علوم الكتاب (١١/ ٤٢٠).

(٤) يراجع: البحر المحيط (٦/ ٤٥٩).

كما يمكن أن يكون ابن عبد الرزاق له اختيار قرائي شـــذّ فيه عن قراءة الجمهور، فقد قرئ هذا اللفظ بتاء الخطاب وكســـر الذال (ولتُنذِروا به)[١]، على أن البلاغ عام والإنذار للمخاطبين، والمخاطبون على ما قيل: الأنبياء والمرســـلون، أو هو خطاب للمؤمنين حتى ينذروا غيرهم من المشركين[٢]، وهو الأولى بالسياق.

وبناء عليه قيَّد ابن عبد الرزاق وقفاً عليه؛ ويؤيده أن فيه التفاتاً من الخطاب إلى الغيب، والالتفات بأنواعه من مقتضـيات الوقف ومن علاماته، فلولا شـذوذ القراءة لكان ذلك مسوِّغًا للوقف عليه[٣].

ومما يدل على أن الكلام كله متصل بعضه ببعض ما ذكره البيضاوي–رحمه الله– من الفوائد المرتبة على البلاغ المتقدم؛ حيث قال "اعلم أنه -تعالى– ذكر لهذا البلاغ ثلاث فوائد، هي الغاية الحكمة في إنزال الكتب: تكميل الرسل للناس، واستكمالهم النظر إلى منتهى كماله وهو التوحيد، واســـتصـــلاحهم العمل الصـــالح، وهو التَّدَرُّعُ بلباس التقوى"[٤].

وبهذا يتبين أن ما ذهب إليه الداني –رحمه الله تعالى– من تعلق الجملة بما بعدها –هو الأَوْلى والصـــحيح الموافق لما ذهب إليه علماء الوقف والابتداء، لكنهم مع عدم ذكرهم لحكم الوقف هنا، إلا أنهم وضـعوا قاعدة تسـوِّغ الوقف ههنا، وهو أن العطف إذا كان من قبيل عطف الجمل كان في حكم الاســتئناف؛ فيجوز معه الوقف على ما قبل أداة العطف–كما قال ابن عبد الرزاق– لكن لا يرقى ذلك إلى القول بالكفاية أو التمام، فالوقف على رأس الآية أولى[٥].

---

(١) قرأ مجاهد وحُميد بتاء الخطاب، وكسر الذال (ولتُنْذِروا). ينظر: البحر المحيط (٦/ ٤٦٠).
(٢) ينظر: البحر المحيط (٦/ ٤٦٠)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٧/ ١٣٤).
(٣) يراجع: منار الهدى (١/ ٤٥٠)، مختصر المرشد في الوقف والابتدا (ص: ٤٧٤).
(٤) تفسير البيضاوي (٣/ ٢٠٤).
(٥) يرجع: منار الهدى للأشموني ١/٧١، ٨٥، ١١٩، ١٣٢، ١٣٨، ١٥٠.

المطلب الثالث: قال تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴾ [سورة الكهف: ١، ٢]

قال الداني رَحِمَهُ اللَّهُ: " قال نافع وعاصم ويعقوب ومحمد بن عيسى ﴿ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ﴾ وقفٌ، ورأسُ آية، ثم تبتدئ (قيماً) بتقدير: ولكن أنزله أو جعله قيماً. وهو قول قتادة.

وقال الأخفش وأبو حاتم ونصير بن يوسف والقُتَيْبِيّ[1] والدينوري وابن عبد الرزاق: الوقف ﴿ قَيِّمًا ﴾، وقالوا: هو من المقدم والمؤخر بتأويل: الذي أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً"[2].

الدراسة:

من خلال ما سبق يتبين أن هناك خلافا بين العلماء في تقييد موضع الوقف في قوله تعالى ﴿ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمًا ﴾ ، فذهب فريق منهم إلى تقييد الوقف على ﴿ عِوَجَاۜ ﴾، ولم يستسغ الوقف على ﴿ قَيِّمًا ﴾، بينما قيَّد البعض الآخر الوقف على ﴿ قَيِّمًا ﴾، ولم يستحسن الوقف على ﴿ عِوَجَاۜ ﴾.

وفيما يلي مناقشة هذه الأقوال حتى يصل البحث إلى القول الراجح في هذه المسألة:

أولاً: أقوال الفريق الأول وأدلتهم:

أجمع أصحاب هذا القول على استحسان الوقف على ﴿ عِوَجَاۜ ﴾، لكنهم اختلفوا في

(١) المقصود به: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، المتوفى سنة ٢٧٦هـ. ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (٢/ ١٤٦)، تحقيق: محمد إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة.

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (ص: ١٢٤).

وصفه، فوصفه بعضهم بالحسن[١]، وبعضهم بالمطلق[٢] وبعضهم بالأصلح[٣].

فتعرب كلمة ﴿ قَيِّمًا ﴾ على أنها منصوبة بفعل محذوف، تقديره: أنزله قيمًا،

فـ﴿ قَيِّمًا ﴾ حال من الهاء في (أنزله) المحذوف دل عليه ﴿ أَنزَلَ ﴾ ، وقيل تقديره: ولكن جعله قيما، فهو مفعول ثان لـ (جعل) المضمر[٤].

وبناء عليه يسوغ الوقف على رأس الآية قبلها على أن يكون من قبيل الوقف الكافي لعدم تعلق رأس الآية بما بعدها لفظا؛ فكلمة ﴿ قَيِّمًا ﴾نُصِبَتْ بفعل مقدر، لم يتعلق إعرابيًّا بالسياق الذي قبله.

ثانيا: أقوال الفريق الثاني وأدلتهم:

قال ابن الأنباري في إيضاحه: ﴿ عِوَجَاۜ ﴾ غير تام؛ لأن المعنى «الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قيما ولم يجعل له عوجا"[٥].

وقال الزجاج " قال أهل التفسير وأهل اللغة: إن معناه الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قيما ولم يجعل له عوجا"[٦]. ومثله قال الأخفش[٧].

---

(١) ينظر: منار الهدي للأشموني (١/ ٤٣٥).

(٢) ينظر: علل الوقوف ص٦٥٤، الوقف والابتداء للسجاوندي ص ٢٦٤، المطلق عند السجاوندي يقابله القول بالتمام أو الكفاية عند الجمهور، فتارة يوافق المطلق التمام عند الجمهور، وتارة يوافق الكافي، والخلاصة في المطلق عنده أنه: (ما يحسن الابتداء بما بعده) فيشمل التام والكافي. ينظر: علل الوقوف للسجاوندي ص١٠٧.

(٣) ينظر: المرشد للعماني٣/ ٣٥٢.

(٤) ينظر: البسيط للواحدي ٥١٩/١٣.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٧٥٦).

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٢٦٧).

(٧) معانى القرآن للأخفش (٢/ ٤٢٧).

وهذا المعنى الذي ذهب إليه كل من ابن الأنباري والزجاج هو قول ابن عباس ومجاهد وقتادة، والكسائي والفراء وأبي عبيدة، فقد ذهبوا فيه إلى أن الكلام على التقديم والتأخير؛ باعتراض قوله سبحانه: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ﴾ بين الحال وذي الحال؛ فيعربون ﴿قَيِّمًا﴾ حالًا من الكتاب(١).

والمعنى: الحمد لله الذي خص برسالته محمداً، وأنزل عليه كتابه قيماً، ولم يجعل له عوجاً(٢).

وبناء على هذا القول لا يجوز الوقف على (عوجاً) حتى لا يوقف على ما قبل الحال؛ إذ لا يحسن الفصل بينه وبين صاحبه.

فالقولان السابقان صالحان للعمل بهما، وبكل منهما أخذ بعض العلماء لكن القول الأول- وهو الوقف على ﴿عِوَجَا﴾ - هو الراجح لما يأتي:

أولا: لأنه رأس آية بالإجماع(٣). ومعلوم أن الوقف على رأس الآية سنة؛ فيستحب الوقف عليها.

قال الأشموني: "والأوّل أولى؛ لأنَّه رأس آية، ويخلُص به من كراهة الابتداء بـ(لام كي)"(٤).

ثانياً: أنه قول طائفة من القراء العشرة وغيرهم من القراء والمفسرين:

(١) ينظر: الهداية الى بلوغ النهاية (٦/ ٤٣١٨).
(٢) ينظر: التفسير البسيط للواحدي (٥/ ٣٠٥)، الهداية الى بلوغ النهاية (٦/ ٤٣١٨).
(٣) ينظر: الهادي في معرفة المقاطع والمبادي ص٥٩٤.
(٤) منار الهدى (١/ ٤٣٥).

فمن ذلك: أن عاصمًا بن أبي النجود كان يقول: يُستحب أن يقف [أي: القارئ] على قوله ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ﴾، وكذا نُقِل عن نافع أنه قال بتمام الوقف(١).

وقال يعقوب الحضرمي: "ومن الوقف قول الله جل وعز (الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا) وهذا التمام الكافي من الوقف(٢).

ثالثًا: أنه لو قيل بالوقف على ﴿ قَيِّمًا ﴾، فإنه لا يجوز الابتداء بما بعده لشدة تعلقه بما قبله.

قال أبو جعفر النحاس: "وليس يجوز أن يكون التمام ﴿ قَيِّمًا ﴾؛ لأن بعده لام كي، ولا بد أن تكون متعلقة بما قبلها.. والذي قاله عاصم ونافع ومن تابعهما أبين وأولى ويكون التقدير ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ﴾، ثم قال جل وعز ﴿ قَيِّمًا ﴾ أي: أنزله قيمًا(٣).

رابعًا: أنه يؤيده ما ذكر في بعض مصاحف الصحابة ﷺ «ولم يجعل له عوجا لكن جعله قيما»، فهذا يؤيد القول بأن ﴿ قَيِّمًا ﴾ منصوب بمقدر(٤).

خامسا: أنه قول كثير من عمالقة اللغة والتفسير:

قال الزمخشري: "فإن قلت: بم انتُصِبَ قَيِّماً؟ قلت: الأحسن أن ينتصب بمضمر، ولا يُجْعَلُ حالًا من الكتاب؛ لأنّ قوله: ﴿ وَلَمْ يَجْعَل ﴾ معطوف على ﴿ أَنزَلَ ﴾، فهو داخل في حيِّز الصلة، فجاعلُه حالا من الكتاب فاصلٌ بين الحال وذى الحال ببعض الصلة،

(١) القطع والائتناف (ص: ٣٨٤).
(٢) القطع والائتناف (ص: ٣٨٤).
(٣) القطع والائتناف (ص: ٣٨٥).
(٤) تفسير ابن عطية (٣/ ٤٩٥).

وتقديره: ولم يجعل له عوجا جعله قيما؛ لأنه إذا نفى عنه العوج فقد أثبت له الاستقامة"[١].

ثم تكلم عن سبب الجمع بين قوله ﴿ عِوَجَاۜ ﴾، وبين قوله ﴿ قَيِّمًا ﴾ فقال: "فإن قلت: ما فائدة الجمع بين نفى العوج وإثبات الاستقامة، وفي أحدهما غنى عن الآخر؟ قلت: فائدته التأكيد، فرُبَّ مستقيمٍ مشهودٍ له بالاستقامة، ولا يخلو من أدنى عوج عند السبر والتصفح[٢].

وقال الإمام الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ : " قال الواحدي: جميع أهل اللغة والتفسير قالوا هذا من التقديم والتأخير، والتقدير: أنزل على عبده الكتاب قيما ولم يجعل له عوجا. وأقول قد بينا ما يدل على فساد هذا الكلام؛ لأننا بيَّنَّا أن قوله: ولم يجعل له عوجا يدل على كونه كاملا في ذاته، وقوله: ﴿ قَيِّمًا ﴾ يدل على كونه مكملا لغيره وكونه كاملا في ذاته متقدم بالطبع على كونه مكملا لغيره، فثبت بالبرهان العقلي أن الترتيب الصحيح هو الذي ذكره الله-تعالى- وهو قوله: ولم يجعل له عوجا قيما، فظهر أن ما ذكروه من التقديم والتأخير فاسد يمتنع العقل من الذهاب إليه"[٣].

وقال السمين الحلبي: " دعوى التقديم والتأخير وإن كان قال به غيره[٤] إلاَّ أنَّها مردودةٌ لأنَّها على خلاف الأصل[٥].

سادساً: أن القول بالوقف على ﴿ عِوَجَاۜ ﴾، ونصب ﴿ قَيِّمًا ﴾ بفعل مقدر جعل الآية تشتمل على أفانين متعددة من فنون البلاغة يكفينا منها في محل البحث:

---

(١) تفسير الزمخشري (٢/ ٧٠٢).
(٢) ينظر: السابق (٢/ ٧٠٢).
(٣) تفسير الرازي (٢١/ ٤٢٣).
(٤) يقصد الإمام الأهوازي.
(٥) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٧/ ٤٣٥)، اللباب في علوم الكتاب (١٢/ ٤١٦).

التكرير في قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ قَيِّمًا ﴾ فإن نفيَ العوج معناه إثبات الاستقامة، وإنما جنح الى التكرير لفائدة منقطعة النظير، وهي التأكيد والبيان، فرُبَّ مستقيمٍ مشهودٍ له بالاستقامة، مجمَعٍ على استقامته، ومع ذلك فإن الفاحص المدقِّقَ قد يجد له أدنى عوج، فلما أثبت له الاستقامة أزال شبهة بقاء ذلك الأدنى الذي يَدِقُّ على النظرة السطحية الأولى(١).

والخلاصة أن الوقفَ على رأس الآية هو الأصحُّ والأرجحُ، مع عدم تقييد وقف على (قيما) في جميع المصاحف اليوم. والله أعلم.

المطلب الرابع: قال تعالى: ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ﴾ [سورة المؤمنون: ٦٧].

قال الداني: " وقال العباس بن الفضل ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ ﴾ كاف، وقال ابن عبد الرزاق: هو تام. وقال أبو حاتم وابن الأنباري: الوقف الكافي ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ ﴾، وبالأول أقول لدلالة تفسير المفسرين المتقدمين عليه"(٢).

الدراسة:

ما ذكره الداني رَحِمَهُ اللَّهُ من القول بالوقف على الجار والمجرور (به)، أو على ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ ﴾ هما قولان لعلماء الوقف والابتداء والمفسرين، فمنهم من جوَّز الوقف على ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ ﴾، ثم يبتدئ بقوله: ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ﴾ على معنى: «بالبيت العتيق تهجرون النبي ﷺ وتَسُبُّونه وتقولون فيه من البهتان ما ليس فيه، وتُطْعِنون في

(١) إعراب القرآن وبيانه (٥/ ٥٣٤).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (ص: ١٤١).

القرآن، وتقولون فيه أنه سحرٌ أو شعرٌ في وقت سُمُركم حول البيت الحرام، وتتكلمون بالكلام الفاسد الذي لا قيمة له(١).

فكانوا يقولون: لا يظهر علينا أحد؛ لأنا أهل الحرم. والذي سوّغ هذا الإضمار: شهرتُهم بالاستكبار بالبيت، وأنه لم تكن لهم مفخرةٌ إلا أنهم وُلاتُه والقائمون به(٢).

-أو أن يكون الضمير في (به) للنبي ﷺ، فالمعنى أنهم سامرون بذكره وسبِّه ﷺ قَبَّحَهُم الله تعالى(٣).

ومنهم من جوز الوقف على ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ ﴾ على جواز عودة الضمير في الجار والمجرور إلى القرآن الكريم المذكور في الآية التي قبلُ في قوله ﴿ قَدْ كَانَتْ ءَايَٰتِى ﴾، إلا أن الآيات ذُكِّرَتْ على معنى (الكتاب)، أو القرآن.

ومعنى استكبارهم به، أي: تكذيبهم به استكبارا، ضُمِّن ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ ﴾ معنى مكذبين، فعُدِّيَ تعديته.

(١) الإيضاح للأنباري (٢/ ٧٩٢)، علل الوقوف للسجاوندي ص ٧٣٠، القطع والائتناف (ص: ٤٥٩) تفسير الرازي (٢٨٦/٢٣)، تفسير القرطبي (١٣٦/١٢)، تفسير الألوسي (٢٥٠/٩)، مختصر المرشد (ص: ٥٢٩).

(٢) التفسير البسيط (١٦/ ٢٨)، تفسير الزمخشري (٣/ ١٩٤)، علل الوقوف ص ٧٣٠، مختصر المرشد (ص: ٥٢٩).

(٣) تفسير ابن جُزي = التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ٥٤).

-أو على أن الباء سببيةٌ، والمعني: يُحْدِثُ لكم استماعُه استكبارا وعُتُوّا، فأنتم مستكبرون بسببه[١]. كما يجوز أن يكون الضمير في (به) صلة لـ «سامرًا»؛ لأنَّهم كانوا يسمُرون حول البيت بذكر القرآن والطعن فيه، ولا يطوفون بالبيت[٢]

-ويجوز أن تكون الباء بمعنى(عن)، و﴿ مُسْتَكْبِرِينَ ﴾ بمعنى معرضين

استكبارا، أي: معرضين عن القرآن استكبارا، أو يضمن ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ ﴾ معنى ساخرين[٣].

مما سبق يتبين أن العلماء قد اختلفوا في الوقف على الجار والمجرور أو وصله بما بعده، وعلى ما يترتب على ذلك من المعنى، لكنَّ جمهور المفسرين على أن الضمير في (به) عائدٌ عليه البيت الحرام، وإن لم يَجْرِ له ذكر لشهرتهم بالاستكبار بالبيت، وأنه لم تكن لهم مفخرة إلا أنهم وُلاته والقائمون به.

ومع ذلك فيجوز الوقف على ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ ﴾ لورود ذلك عن بعض العلماء، ويجوز أن يوقف على الجار والمجرور لوروده كذلك عن بعضهم، لكنَّ الوقفَ على (تهجرون) أولى وأرجح؛ لأن ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ ﴾ حال ثانية من فاعل (تنكصون)، و﴿ سَمِرًا ﴾ حال ثالثة، وجملة تهجرون حال رابعة فهي أحوال متداخلة أي: كل واحدة منها حال مما قبلها مما يرجح عدم الوقف على ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ ﴾ أو (به) لهذا التعلق.

فلا يجوز قطع الحال عن صاحبه، ومع ذلك فلا يَرْقَى الوقف على كلٍّ منهما إلى درجة الكفاية أو التمام، فالتعلق اللفظي يُرجِّحُ أن يكون الوقف من قبيل الحسن، الذي

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٧٩٢، القطع والائتناف ص: ٤٥٩، مختصر المرشد ص: ٥٢٩، منار الهدى ٢/ ٦٧.

(٢) تفسير الرازي (٢٣/ ٢٨٦) البحر المحيط (٧/ ٥٧٢)، تفسير الألوسي (٩/ ٢٥٠)، المرشد للعماني ص٣/٤٣٥.

(٣) تفسير الرازي (٢٣/ ٢٨٦) تفسير القرطبي (١٢/ ١٣٦)، التحرير والتنوير (١٨/ ٨٥).

يحسن الوقف عليه ولا يُبتدأ بما بعده، فليس تامًّا كما قال ابن عبد الرزاق، ولا كافيا كما قال الداني رحمهما الله تعالى(١).

وعلى ما اختاره الداني رَحِمَهُ اللَّهُ قُيِّدت مصاحف المغاربة المطبوعة بروايتَيْ ورش وقالون عن نافع بوضع علامة(صه) على قوله ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ ﴾، بينما لم تُقَيَّدْ في المصاحف المطبوعة برواية حفص عن عاصم علامةٌ للوقف في الآية مطلقا. والله أعلم.

المطلب الخامس: قال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ۗ لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴾ [سورة الفرقان: ٢١].

قال الداني رَحِمَهُ اللَّهُ عند بيان مواضع الوقف في الآية السابقة: " ﴿ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ۗ ﴾ كاف عند أبي حاتم وابن الأنباري وابن عبد الرزاق وهو عندي تام لانقضاء كلامهم(٢).

الدراسة:

ذكر الداني أن ابن عبد الرزاق ومن وافقه ذهبوا إلى القول بكفاية الوقف على قوله ﴿ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ﴾، بينما ذهب الداني إلى القول بالتمام لا الكفاية.

ويرى البحث أن القول بكفاية الوقف هو الأرجح؛ لأن الضمير في ﴿ ٱسْتَكْبَرُوا۟ ﴾ عائد على المشركين من كفار قريش المذكورين في قوله ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ﴾مما يدل على أن الارتباط المعنوي ما زال متصلًا.

(١) يراجع: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ١٨)، التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٩٥٨) إعراب القرآن وبيانه (٦/ ٥٢٦)

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (ص: ١٤٧).

وبيان ذلك أن كفار قريش المنكرين للبعث والنبوة لما تمنَّوا رؤيةَ ربهم صـــار هذا التمني كالشبهة التي تحتاج إلى ردٍّ وجواب؛ فأخبر – سبحانه– عنهم أنهم عَظَّموا أنفسهم وسـألوا ما ليسـوا له أهلا، فجاء قوله: ﴿لَقَدِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ وَعَتَوۡ عُتُوّٗا كَبِيرٗا﴾ جواباً عن تلك الشبهة(١).

والمعنى: أنهم أضمروا الاستكبار عن الحق والعناد في قلوبهم(٢).

قال أبو جعفر النحاس: "﴿ أَوۡ نَرَىٰ رَبَّنَا ﴾ قطع كاف؛ لأن المعنى عند أهل التفسير (وقال الذين لا يرجون لقاءنا لولا أنزل علينا الملائكة فيخبرونا بصـــحة نبوتك أو نرى ربنا فيخبرنا بذلك؛ فقال تعالى ﴿ لَقَدِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ وَعَتَوۡ عُتُوّٗا كَبِيرٗا ﴾فهذا تمام"(٣).

فجملة مقول القول وإن تمَّت في نفســها، إلا أنها مرتبطة بما بعدها في المعنى؛ فلذلك يُوقف عليها ويُبتدأ بما بعدها، وبهذا يكون الوقف كافيًا لتعلقه بما بعده من جهة المعنى، والذي سوَّغ الوقف أمران:

الأول: أن اللام جواب قســم محذوف، والتقدير: (والله لقد اســتكبروا...)، والابتداء بالقسم من مسوغات الوقف.

فهذه الجملة مع غاية الحســن في اســتئنافها فيها إشــعارٌ بالتعجب من اســتكبارهم وعتوِّهم، ففي فحوى هذا الفعل دليل على التعجب من غير لفظ التعجب، كأنه قال: (ما

(١) تفسير ابن عطية (٤/ ٢٠٥). تفسير الرازي (٢٤/ ٤٤٨).
(٢) نظم الدرر (١٣/ ٣٦٨)، تفســير الألوســي (١٠/ ٥)، فتح القدير (٤/ ٨١) التحرير والتنوير (٥/١٩).
(٣) إيضــاح الوقف والابتداء (٢/ ٨٠٣)، القطع والائتناف (ص: ٤٨٠)، علل الوقوف ص٣٠٦، المرشد للعماني ص ٦٤٢، مختصر المرشد (ص: ٥٤٧)، منار الهدى (٢/ ٨٧).

أشدّ استكبارَهم، وما أكبر عتوَّهم!، وعلى كون المعنى على التعجب، فإن أداة التعجب لا تكون إلا في صدر الجملة، وهي أيضاً من مسوغات الوقف قبلها(١).

الثاني: الإخبار عنهم بأسلوب الغيب على طريقة الالتفات؛ حيث أخبر عنهم بأنهم بالغوا في العتوّ والاستكبار، ولم يواجههم بذلك مبالغة في إهانتهم وعدم الاكتراث بهم.

والخلاصة أن الوقف عليها أولى من وصله والقول بكفايته، أولى من القول بالتمام للتعلق المعنوي، وهو الذي عليه المصاحف المطبوعة برواية حفص وغيرها. والله أعلم.

(١) تفسير الزمخشري ٣/ ٢٧٣، تفسير البيضاوي ٤/ ١٢١، نظم الدرر ١٣/ ٣٦٩، تفسير الألوسي ١٠/ ٥.

المبحث الثالث: مرويات ابن عبد الرزاق في الوقف والابتداء من أول سورة الروم إلى آخر سورة الناس.

المطلب الأول: قال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴾ [سورة الأحزاب: ٧].

قال الداني رَحِمَهُ اللَّهُ عند تحريره مواضع الوقف في الآية السابقة: " وقال أبو حاتم وابن عبد الرزاق ﴿ غَلِيظًا ﴾ تام، وليس كذلك؛ لأن لام كي متعلقة بما قبلها"[(١)].

الدراسة:

ما ذكره الداني من أن اللام في قوله تعالى ﴿ لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ *** ﴾ هي لام كي هو ما عليه جمهور العلماء من المفسرين والمعربين وعلماء الوقوف، وهو الصحيح الراجح[(٢)].

وقد بنى أبو حاتم وابن عبد الرزاق قولهما بالتمام على أنَّ اللام في (لِيسأل)هي لام القسم المفتوحة، وأن الأصل (لَيَسْـأَلَنَّ) حُذفت النون تخفيفاً وكُسرت اللامُ، فاللام عنده للقسم، وليست للتعليل، ولم يقل بذلك أحد غيرهما[(٣)].

وبناءً على ما ذهبا إليه فالقول بالتمام في محله- لو افترضنا صحته-؛ إذ ليس له تعلق لفظي أو معنوي بما بعده، لكن كما قيل قبل ذلك أن قولهما مردود؛ لأن لام القسم

---

(١) المكتفى للداني (ص: ١٦٦).

(٢) ينظر على سبيل المثال: التفسير البسيط (١٨٣/١٨)، تفسير البغوي (٦١١/٣)، تفسير النسفي (١٩/٣)، الدر المصون (٩/ ٩٦)، التحرير والتنوير (٢١/ ١٩٩).

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٧٠١)، مختصر المرشد (ص: ٦١٣)، منار الهدى (١٦٠/٢).

مفتوحة مطلقا، واللام هنا مكسورة اتفاقا، ولم يقل أحد غيرهما أن اللام هنا لام القسم، فلذلك لا يؤخذ بقولهما لعدم قوَّته في اللغة والتفسير(١).

وقال ابن الأنباري معلقا على عدم صحة هذا القول بقوله: "... وهذا غلط؛ لأن لام القَسَم لا تُكْسَرُ ولا يُنصَب بها، ولو جاز أن يكون.. لقلنا: «والله لِيقم زيد» بتأويل «والله لَيقومن» وهذا معدوم في كلام العرب.. ولام اليمين لم توجد مكسورة قط في حال ظهور اليمين ولا في حال إضمارها"(٢).

وقال العماني: " والوقف عليه [أي: غليظا] جائز، ولكنَّ الأَحْسَنَ أن يتجاوزَه لئلا يبتدئ بلام كي، وهذه اللاماتُ ليست كاللامات التي استجاز أبو حاتم الابتداء بها، وجَعَلَ معناها القسم؛ لأن هذه اللام اتفقوا على أنها لام كي"(٣).

وقال السجاوندي: "﴿ غَلِيظًا ﴾: (لا)[أي: لا تقف]؛ لتعلق اللام، وقد يجوز الوقف للآية، والعدول عن الحكاية إلى المغايبة، وإمكان حمل اللام على القسم في مذهب أبي حاتم، يعني: أن أصلَه لَيَسْأَلَنَّ، فلما حذفت النون انكسرت اللام"(٤)

وبناءً على ذلك: فالوصل أولى للتعلق اللفظي بما بعده، ومن حيث كونه رأس آية فإنه يجوز الوقف عليه من قبيل الوقف الحسن(٥).

والمعنى: أخذنا ميثاقهم لكي يسأل المؤمنين عن صدقهم، والكافرين عن تكذيبهم(٦).

---

(١) يراجع: إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٧٠١)، مختصر المرشد (ص: ٦١٣)، منار الهدى (١٦٠/٢).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٧٠١).

(٣) المرشد للعماني ٥٥٤/٢.

(٤) كتاب الوقف والابتدا للسجاوندي ص٣٤٢، نجوم البيان في الوقف للسمرقندي ٨٣٢/١.

(٥) ينظر: مختصر المرشد في الوقف والابتدا (ص: ٦١٣)، منار الهدى في بيان الوقف (١٦٠/٢).

(٦) ينظر: تفسير النسفي (٣/ ١٩)، الدر المصون (٩/ ٩٦)، التحرير والتنوير (٢١/ ١٩٩).

ومما يقوّي ذلك قول الإمام القسطلاني: " غليظا: (ن)[١] للام كي اللاحقة المتفق عليها، فليست للقسم، لكن الوقف عليها (ح) [أي: حسن] للفاصلة؛ لأنه لا يُبْتَدأ بتاليها"[٢].

وبناء على ما سبق فالوقف على رأس الآية ليس تامًّا لتعلقه بما بعده لفظاً ومعنىً، لكن يجوز الوقف لكونه رأس آية من قبيل الحسن، والوقف على رؤوس الآي سنة، وهي في نفسها مقاطع، يحسن القطع عليها. والله أعلم.

المطلب الثاني: قال تعالى: ﴿ لَهُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ﴿٥٧﴾ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾ [سورة يس: ٥٧، ٥٨]

قال الداني رَحِمَهُ اللَّهُ: " ﴿ مَا يَدَّعُونَ ﴾ كاف، ثم تبتدئ ﴿ سَلَٰمٌ ﴾ على معنى: ذلكم لهم سلام، وقال أبو حاتم وابن عبد الرزاق: ﴿ سَلَٰمٌ ﴾ تام، جعلاه بدلاً من (ما)، وليس على ذلك بتام؛ لأن العامل في قوله: (قولاً) ما قبله، والتقدير: لهم سلام. يقوله الله قولاً "[٣].

الدراسة:

مما ذُكر في النص السابق يتبين أن هناك اختلافا بين علماء الوقف في تقييد الوقف، فمنهم من وقف على ﴿ مَا يَدَّعُونَ ﴾، ومنهم من جاوزها بتقييد الوقف على ما بعدها، بحجة تمام المعنى والإعراب عنده، ولتجلية هذا الأمر لابد أن نذكر الأوجه الإعرابية التي أُعْرِبَ بها قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ ﴾ مع بيان علاقتها بما قبلها حتى نصل إلى القول الصحيح في المسألة، وترتيب هذه الأوجه كالآتي:

---

(١) الرمز (ن) علامة لعدم جواز الوقف، مأخوذة من كلمة (ناقص).

(٢) لطائف الإشارات لفنون القراءات ٨/٣٣٨٠.

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (ص: ١٧٥).

الوجه الأول: أن يكون ﴿ سَلَٰمٌ ﴾ خبراً لـــ (ما) في قوله: ﴿ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ﴾، والتقدير: ولهم فيها ما يدّعون مُسَلَّمٌ خالص حقًّا(١).

الوجه الثاني: أن يكون بدلاً من «ما»، أي: ولهم ما يدعون ولهم فيها سلام كذلك.

الوجه الثالث: أن يكون نعتاً لـ (ما) على أن يكون نكرة، أي: ولهم ما يدعون مُسَلَّمٌ(٢).

وعلى هذه الأوجه الثلاثة لا يجوز الوقف على «ما يدعون»، بل يوصل بـــ ﴿ سَلَٰمٌ ﴾ لتعلقه به لفظا ومعنى.

فالخبر لا يجوز فصله عن المبتدأ، ولا البدل عن المبدَل منه، ولا النعت عن المنعوت.

ومن حيث كون «ما يدعون» رأسَ آية يجوز الوقف عليه، من قبيل الوقف الحسن الذي يحسن الوقف عليه ولا يُبتدأ بما بعده.

الوجه الرابع: أن يكون خبر مبتدإ محذوف، تقديره: هو ســـلام، والمعنى: هو ســـلام لهم قولا من الله(٣).

الوجه الخامس: أن يكون مبتدأً خبره الناصب، لـ «قولًا»، والتقدير: سلامٌ يُقال لهم قولًا.

الوجه السادس: أن يكون مبتدأً خبره «من رب»، و «قولًا» مصدرٌ مؤكِّدٌ لمضمون الجملة معترضٌ بين المبتدأ والخبر، (سلام.. من ربٍ رحيم(٤).

وعلى هذه الأوجه الثلاثة يجوز الوقف على «ما يدعون»، لعدم تعلق ﴿ سَلَٰمٌ ﴾ به لفظا، فيكون الوقف من قبيل الكافي.

والحاصل مما سبق أن هناك أوجهاً إعرابية تؤيد القول بالوقف على ﴿ مَّا يَدَّعُونَ ﴾، وأوجهاً أخرى تؤيد الوقف على ﴿ سَلَٰمٌ ﴾.

---

(١) تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٢٠/ ٥٣٩).

(٢) القطع والائتناف ٥٨٥/١.

(٣) تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٢٠/ ٥٣٩).

(٤) إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٨٥٤)، مختصر المرشد في الوقف والابتدا (ص: ٦٤٢).

ونحن إزاء هذا الاختلاف يتبين لنا الآتي:

- عدم جواز الوقف على رأس الآية، ومجاوزتها إلى كلمة ﴿ سَلَمٌ ﴾ على الأوجه الثلاثة الأولى المذكورة آنفا؛ وذلك للتعلق اللفظي والمعنوي بـــــ﴿ سَلَمٌ ﴾، لكن يجوز الوقف على ﴿ مَايَدَّعُونَ ﴾ لكونها رأس آية، أو للضرورة

-جواز الوقف على رأس الآية، وذلك على الأوجه الثلاثة الأخيرة.

والحاصل مما سبق أن الوقف على «ما يدعون» هنا من قبيل الجائز جوازا مستوى الطرفين، فيُوقَف عليه على وجه، ويُمَنَعُ الوقف عليه على وجه آخر مما سبق ذكره(١).

فيجوز الوقف على «ما يدعون» على القول بأن (ســـلام) مبتدأ، أو خبر لمبتدأ محذوف لانقطاعه لفظا عما قبله، ولا يجوز الوقف عليه على القول بأن (ســلام) خبر، أو بدل، أو صفة من(ما) في قوله « ما يدعون».

كما يجوز الوقف على ﴿ سَلَمٌ ﴾ على القول بأنه خبر لـ (ما) أو صفة أو بدل، أو خبر مبتدأ محذوف، ولا يجوز على القول بأنه مبتدأ خبره ما بعده لعدم جواز فصـــل المبتدأ عن خبره(٢).

وعلى كلٍّ فالوقف على ﴿ سَلَمٌ ﴾ ليس تامًّا كما ادعى ابن عبد الرزاق لعدم قطع الكلام عما قبله لفظا ومعنى، بل هو في حكم الحسن الذي يحسن الوقف عليه ولا يبتدأ بما بعده.

قال ابن الأنباري: "وقال السجستاني: الوقف على قوله (سلام) تام، وهذا خطأ؛ لأن «القول» خارج مما قبله"(٣).

---

(١) علل الوقوف ٨٥٠.

(٢) علل الوقوف ص٨٥٠.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٨٥٤).

إذن يجوز الوقف على ﴿ سَلَٰمٌ ﴾ من قبيل الوقف الحسن الذي يحسن الوقف عليه، ولا يبتدأ بما بعده، أو على كون ما بعده –وهو ﴿ قَوْلًا ﴾– منصوباً بفعل مقدر، تقديره: قالوا قولا، أو يسمعون قولا من ربّ رحيم، ويجوز وصله بما بعده على أنه منصوب بما قبله، بتقدير: ولهم ما يدعون قولًا من رب عِدَةً من الله، أو يقال لهم قولا كائنا من جهته[١].

وعلى كلٍّ فلا يرتقي الوقف عليه إلى التمام مطلقا[٢].

المطلب الثالث: قال تعالى: ﴿ فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ ﴿٧٠﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [سورة الرحمن: ٧٠، ٧١].

قال الداني رَحِمَهُ اللَّهُ: " وقال ابن عبد الرزاق: ﴿ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ ﴾ تام، وليس كذلك؛ لأن قوله: ﴿حُورٌ﴾ نعت، أو بدل من ﴿ خَيْرَٰتٌ ﴾[٣].

الدراسة:

ما ذكره الداني رَحِمَهُ اللَّهُ من القول بعدم تمام الوقف على قوله: ﴿ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ ﴾ هو القول الراجح، وذلك لتعلق ما بعد رأس الآية بها، فقوله تعالى: ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ **** ﴾ متعلق بالآية الكريمة السابقة، فهي إما أن تكون نعتا لـ ﴿ خَيْرَٰتٌ ﴾، أو بدلا منه، ومعلوم أن كلًّا من النعت والبدل لا يجوز قطعهما عن متبوعهما؛ إلا إذا كانا رأس آية[٤].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٢٩٢)، منار الهدى (٢/ ١٩١).
(٢) يراجع: لطائف الإشارات٨/ ٣٤٨٧.
(٣) المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (ص: ٢١٠).
(٤) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ١١٦).

وعليه فالقول بتمام الوقف على ﴿ حِسَانٌ ﴾ لا يصح للتعلق اللفظي والمعنوي بما بعده، فالصحيح وصله بما بعده، لكن لكونه رأس آية يصح الوقف عليه من قبيل الوقف الحسن(١).

وإذا أعرب قوله: (حور) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هنّ حور، كان الوقف من قبيل الكافي لعدم تعلقه بما قبله لفظا(٢).

ولما دار الحكم بين الوقف وعدمه على ما سبق ذكره جعله السجاوندي من الجائز جوازا مستوي الطرفين، لجواز أن يكون قوله: " حور... " صفة لـ ﴿ خَيْرَتٌ ﴾، أو جملة مستأنفة(٣).

وبناء على ما سبق فالوقف على قوله (حسانٍ)من قبيل الحسن، أو الجائز، أو الكافي

ويرى البحث أن القول بالحسن هو الراجح؛ لأن (حور) إما أن يكون صفة أو بدلا من ﴿ خَيْرَتٌ ﴾، وقوله ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ جملة معترضة بين الصفة والموصوف، أو البدل والمبدل منه. والله أعلم.

(١) ينظر: مختصر المرشد في الوقف والابتدا (ص: ٤٦)، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا (٣٦/١).

(٢) ينظر: مختصر المرشد (ص: ٧٥٨)، لطائف الإشارات ٣٩٠٩/٨، إعراب القرآن وبيانه (٤٢٠/٩)

(٣) علل الوقوف للسجاوندي٣/ ٩٨٨.

المطلب الرابع: قال تعالى: ﴿ لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ ۚ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [سورة الممتحنة: ٣].

قال الداني رَحِمَهُ اللَّهُ في سياق حديثه عن مواضع الوقف المذكورة في سورة الممتحنة: " وقال ابن عبد الرزاق: ﴿ وَلَا أَوْلَادُكُمْ ﴾ تام، يجعل العامل في الظرف: ﴿ *** يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ *** ﴾، وهو قول أحمد بن موسى وأبي حاتم"(١).

الدراسة:

بادئ ذي بدئ تجدر الإشارة إلى أن علماء الوقف والابتداء قد اختلفوا في تقييد الوقف في قوله تعالى ﴿ لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ ۚ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ فبعضهم قيَّد الوقف على قوله ﴿ وَلَا أَوْلَادُكُمْ ﴾، بينما قيَّد الآخرون الوقف على قوله ﴿ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾.

وسبب اختلافهم هو جواز أن يكون الظرف–وهو يوم القيامة–ظرفًا للفصل، فحينئذ يوقف على قوله ﴿ وَلَا أَوْلَادُكُمْ ۚ ﴾، ويكون الوقف حينئذ من قبيل التام على ما ذكره ابن عبد الرزاق وأبو حاتم، أو من قبيل الجائز على ما ذهب إليه السجاوندي(٢)، أو من باب المراقبة على ماقاله الهمذاني(٣)، أو وقف بيان على ما ارتأه العُمَاني(٤).

ويُبْتَدَأُ بالظرف ﴿ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ۚ ﴾ على الاستئناف، ودليلُه من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [سورة الدخان: ٤٠]، وقوله: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ

(١) المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (ص: ٢١٥).
(٢) ينظر: علل الوقوف ١٠١٢/١، الوقف والابتداء للسجاوندي ٣٤٨/١.
(٣) ينظر: الهادي في معرفة المقاطع والمبادي لأبي العلاء الهمذاني١٠٦٠/٣.
(٤) ينظر: المرشد للعماني ٧٧١/٣.

ٱلۡفَصۡلِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾ [سورة الصافات: ٢١]، وقوله ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡفَصۡلِۖ جَمَعۡنَٰكُمۡ وَٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ [سورة المرسلات: ٣٨] "[١].

ويكون المعنى: لن تنفعَكم أرحامُكم ولا أولادُكم الذين توالون الكفار من أجلهم، وتتقَرَّبون إليهم مخافةً عليهم، وأنه سبحانه يفصل بينكم يوم القيامة[٢].

وجملة ﴿ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَفۡصِلُ بَيۡنَكُمۡۚ ﴾ مستأنفةٌ لبيان عدم نفع الأرحام والأولاد في ذلك اليوم[٣].

أو يكون متعلقاً بقوله ﴿ تَنفَعَكُمۡ ﴾، فلا يوقف على ﴿ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡۚ ﴾ بل يوقف على ﴿ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ ، ويكون الوقف صالحا[٤]، أو جائزا، ودليله قوله تعالى: ﴿ يَوۡمَ لَا يَنفَعُ مَالٞ وَلَا بَنُونَ ﴾ [سورة الشعراء: ٨٨]، وجملة ﴿ يَفۡصِلُ بَيۡنَكُمۡۚ ﴾ استئنافية لا محل لها من الإعراب "[٥]. والمعنى: لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم يوم القيامة[٦].

ومن خلال ما سبق يتبين أن اختلاف العلماء في تقييد الوقف كان بناءً على اختلافهم في تعلق الظرف.

فمن قال أن الوقف على ﴿ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡۚ ﴾ من قبيل وقف البيان، أراد أن يبينَ أن الظرف متعلق بما بعده، لا بما قبله.

---

(١) ينظر: السابق.

(٢) تفسير الرازي (٢٩/ ٥١٨).

(٣) فتح القدير للشوكاني (٥/ ٢٥١).

(٤) ينظر: المرشد للعماني ٣/٧٧١.

(٥) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٩٣٢)، مختصر المرشد (ص: ٧٧٨)، منار الهدى (٣٣٢/٢)، تفسير الألوسي (١٤/ ٢٦٣).

(٦) فتح القدير للشوكاني (٥/ ٢٥١).

ومن قال أن الوقف من قبيل الجائز استوى عنده الوجهان، وليس لأحدهما مزية عن الآخر، فأيهما اختار القارئ الوقف عليه جاز له الوقف، بشرط أن لا يوقف على الموضعين معاً؛ إذ الوقف عليهما معا يجعل الكلام مفكَّكًا لا معنى له، فيكون الوقف من قبيل المراقبة والمعانقة.

ويرى البحث أن الوقف على كل من الموضعين جائز، لكن إذا وقف على الأول لا يوقف على الثاني، وبالعكس على المراقبة، حتى تعطى جملة الوقف أو الوصل معنى مقبولا يتماشى مع النص القرآني، وينسجم مع وجوه تفسيره وإعرابه، إلا أني أُرَجِّح أن يكون الظرف متعلقاً بـ﴿ يَفْصِلُ ﴾لكونه لن يحتاج إلى ضمير عندئذ، مع شدة الاحتياج إليه إذا تعلَّق الظرف بـ ﴿ تَنفَعَكُمْ ﴾، وعدم الإضمار أولى. والله أعلم.

المطلب الخامس: قال تعالى: ﴿ وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [سورة الجمعة: ٣].

قال الداني رَحِمَهُ اللَّهُ: " ﴿ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ ۚ ﴾ كاف، وقال الأخفش وابن عبد الرزاق: هو تام، ورأس الآية أكفى"(١).

الدراسة:

القول بكفاية الوقف – وهو ما ذهب إليه الداني – له دليله وله مزيّته، وهو أولى من القول بالتمام الذي ذهب إليه ابن عبد الرزاق؛ لأن قوله سبحانه: ﴿ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ متعلق بما قبله، فهو تذييل للآيات التي قبله سيق للتعجيب من هذا التقدير الإلهي لانتشار هذا الدين في جميع الأمم. فإن العزيز لا يغلبُ قدرتَه شيء. والحكيم تأتي أفعاله عن قدر محكم(٢).

كما أن الآية التي بعد التذييل تدل على عدم انقطاع المعنى؛ لأن فيها إشارة إلى ما قبل، فقوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ معناه: وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ في تمكينه رجلًا أمّيًّا من ذلك الأمر العظيم، وتأييده عليه، واختياره إياه من بين كافة البشر ذلِكَ الفضل الذي أعطاه محمدا ﷺ وهو أن يكون نبيَّ أبناءِ عصره، ونبيَّ أبناءِ العصور الغوابر، هو فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشاءُ إعطاءه وتقتضيه حكمته(٣).

وبناء على ما سبق فإن قول الداني بكفاية الوقف أولى من قول ابن عبد الرزاق بتمامه لعدم انقطاع الكلام عما بعده في المعنى، ولموافقة كثير من علماء الوقف للداني(٤).

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (ص: ٢١٦).

(٢) التحرير والتنوير (٢٨/ ٢١٢)،

(٣) تفسير الزمخشري (٤/ ٥٣٠).

(٤) ينظر: المرشد للعماني ٧٧٧/٣، علل الوقوف ١٠١٧/١، المرشد ٧٧٧/٣، مختصر المرشد (ص: ٧٨٣)، لطائف الاشارات ٤٠٠٩/٩.

المطلب السادس: قال تعالى: ﴿ هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ ﴾ [سورة الفجر: ٥].

قال الداني رَحِمَهُ اللَّهُ عند حديثه عن حكم الوقف على قوله ﴿ لِّذِي حِجْرٍ ﴾ "جوابُ القسم ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ﴾ [سورة الفجر: ١٤]، وهو تام، وقال أبو حاتم وابن عبد الرزاق ﴿ لِّذِي حِجْرٍ ﴾ تام"(١).

الدراسة:

بادئ ذي بدء تجدر الإشارة إلى أن المفسرين وأهل اللغة وعلماء الوقف والابتداء قد اختلفوا في جواب القسم المذكور من أول السورة إلى قوله ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ على أقوال:

الأول: أنه محذوف، تقديره: (لَتُبْعَثُنّ أو لتُعَذَّبُنَّ)، يشهد لذلك قوله تعالى: ﴿ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ﴾ [سورة الفجر: ١٣](٢).

الثاني: أن جواب القسم قوله تعالى: ﴿ هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ ﴾، وهو قول أبي حاتم وابن عبد الرزاق – كما ذكر الداني – وبنى أصحاب هذا القول على أن "هل" ها هنا في موضع" إن "، وتقدير الكلام: " إنَّ في ذلك قسماً "وهو قول قتادة وآخرين(٣).

الثالث: أن الجواب قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ﴾، وهو قول الجمهور من المفسرين وعلماء اللغة والوقوف(٤).

ويرى البحث أن القول الأخير هو القول الراجح؛ وذلك لأمور منها:

– أنه قول جمهور العلماء من المفسرين وأهل اللغة وعلماء الوقف والابتداء.

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٣٤).

(٢) ينظر: تفسير القرطبي (٢٠/ ٤٣)

(٣) ينظر: المقاطع والمبادي ١١٥٢/٣، الهداية الى بلوغ النهاية (١٢/ ٨٢٤٠)،

(٤) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا (ص٨٤٨)، القطع والائتناف (ص٨٠٣)

-أنه رأي الداني رَحِمَهُ اللَّهُ فقوله أولى من قول ابن عبد الرزاق؛ لطول باعه في التفسير وعلوم القرآن الكريم لاسيما الوقف والابتداء.

- أن القول بأن (هل) تأتي بمعنى (إنَّ) - التي تسوّغُ الوقف على ما قبلها على تقدير: (إن في ذلك قسماً لذي حجر) -قولٌ ضعيف؛ لأن المقْسَمَ عليه لم يُذْكَر، فيبقى قسمٌ بلا مُقْسَمٍ عليه، فما قدَّروه لا يصح أن يكون مُقسَماً عليه، وإنما يصح أن يكون تقريراً على عِظَم هذه الأقسام، والمعنى عليه: هل فيها مقنع في القسم لذي عقل فيزدجر ويفكر في آيات الله(١).

- أن (هل) لا يصح أن تكون من أَجْوَبةِ القسم، ولم يُسمع عن العرب شعرهم ونثرهم أن استعملوا (هل) جوابا للقسم، وإنما جواب القسم يكون بـ (كان، واللام، وما، ولا)، فعليه لا يصح القول بتمام القول عليه(٢).

- أن جملة ﴿ هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ *** ﴾ جملة اعتراضية بين القسم وجوابه سيقت لتقرير القسم، أو لتأكيده، وفائدته: تخويف أهل مكة بذكر هلاك من كان أشدَّ منهم قوة من الأمم السابقة(٣).

أما الجواب -وهو المقسم عليه- في الآيات فقد ذُيِّل به كناية عن تسليط العذاب على المشركين؛ إذ لا يُراد من الرصد إلا دفع المعتدي من عدو ونحوه، وهو المقسَم عليه(٤).

وهذا الردود مفنِّدةٌ للقول الثاني الذي قال بأن جواب القسم قوله تعالى: " هل في ذلك قسم لذي حجر".

---

(١) ينظر: البحر المحيط (١٠/ ٤٧١)، الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٣٤٥).
(٢) ينظر: القطع والائتناف (ص: ٨٠٣)، الهداية الى بلوغ النهاية (١٢/ ٨٢٤٠)، تفسير الرازي (١٥١/٣١).
(٣) علل الوقوف ١١٢٦/١، زاد المسير في علم التفسير (٤/ ٤٣٩)، لطائف الإشارات ٤٣٠٩/٣.
(٤) ينظر: التحرير والتنوير (٣٠/ ٣٢٢).

وبناء على ما سبق فليس هناك وقف تام من أول سورة الفجر إلى قوله سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ﴾، وهو ما ذهب إليه الداني-رحمه الله – موافقاً قوله جمهورَ العلماء من المفسرين وعلماء الوقف والابتداء، وما ذهب إليه ابن عبد الرزاق من القول بالتمام بناء على القول بأن قوله تعالى﴿ هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ *** ﴾ هو جواب القسم قول مرجوح وإن ذكره بعض المفسرين(١).

لكن غاية ما يقال في الوقف على ما قبل الاستفهام في قوله ﴿ هَلْ فِي ذَٰلِكَ *** ﴾ [الآية] أنه وقف صالح، أو جائز، يسوغه أمور، منها:

– الابتداء بالاستفهام في قوله تعالى: ﴿ هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ *** ﴾، وهو من مسوِّغات الوقف على ما قبله.

– أن يكون الوقف عليه ضرورة؛ لضيق النفس وقِصَره عن بلوغ التمام.

– أو يكون لطول الفصل بين القسم وجوابه، مما يصعب معه الوصول إلى الجواب(٢).

–أو يكون الوقف عليه عملا بسُنِّية الوقف على رؤوس الآي مطلقا(٣).

وإن كان القول بالجواز حسنا إلا أن القول بالوقف على جواب القسم الذي ذهب الجمهور أولى وأرجح لتمام الكلام عنده. والله أعلم.

(١) ينظر: التفسير البسيط (٢٣/ ٤٩٩)، تفسير الرازي (٣١/ ١٥١).

(٢) المقصد لتلخيص ما في المرشد للأنصاري ص١٣٣.

(٣) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا (٢/ ٣٠٤)

الخاتمة:

وفيها أهم نتائج البحث التي توصَّلْتُ إليها، مع ذكر بعض التوصيات والمقترحات.

ولقد خرجتُ من هذا البحث بعدة نتائج:

أولها: بيَّن البحث مدى اهتمام الإمام الداني رَحِمَهُ اللَّهُ بذكر أقوال العلماء من المفسرين وأهل اللغة، وعلماء الوقف والابتداء، وهذا ما أهَّله لأن يكون كتابه أحد المصادر المهمة لدى الباحثين في اللغة، والتفسير، والقراءات، والوقف والابتداء.

ثانيها: أن الداني رَحِمَهُ اللَّهُ كانت له تعقباتٌ في الوقف والابتداء على آراء كثير من علماء الوقف والابتداء، كالدينوري، والقُتَبِي، وابن مجاهد وغيرهم.

ثالثها: أكد البحث أن ابن عبد الرزاق كانت له مشاركة مهمة في علم الوقف والابتداء؛ حيث تبين أنه من أهل هذا الفن الجليل.

رابعها: أحصى البحث آراء ابن عبد الرزاق في الوقف والابتداء فبلغت ثمانية عشر قولا.

خامسها: توصل البحث إلى القول بأن آراء ابن عبد الرزاق في الوقف والابتداء في مجملها صحيحة متلقاة بالقبول، كان لها وجهها في اللغة والتفسير، لم يشذ منها إلا القليل.

سادسها: اهتم البحث ببيان أن بعض أقوال ابن عبد الرزاق في الوقف والابتداء كان يعتمد فيها على أقوال لم يتابعه فيها أحد من علماء اللغة أو المفسرين، مما جعل قوله شاذا خارجا عن الإجماع.

سابعا: أشار البحث إلى أن بعض المفسرين كان يرجح بعض الأقوال في اللغة والتفسير اعتمادا على قول علماء الوقف والابتداء في المسألة، على نحو ما قالوه في الوقف على قوله تعالى ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [سورة الرعد: ١٧].

ثامنا: ذكر البحث مواضـــع في الوقف لابن عبد الرزاق ذكر أنها من التمام، وهي ليســت من التمام في شـــيء، لكن البحث بين أنه ربما أراد التمام اللفظي، فكان يحكم على الجملة القرآنية بالتمام ســواء كان التمام في اللفظ والمعنى، أم كان تاما لفظا فقط اعتمادا على المعلوم عند أهل اللغة من أن الكلام لا يتم إلا إذا أفاد معنى أو فائدة يحسن السكوت عليها.

التوصيات والمقترحات:

يقترح البحث دراســة مرويات العلماء في الوقف والابتداء، وجمع آرائهم فيه، وذلك من خلال استقراء كتب الفن استقراء تامًّا، أو من خلال استقراء كتاب واحد من كتب الوقف والابتداء.

كما يوصي بضرورة طبع رسائل الماجستير والدكتوراه الخاصة بالوقف والابتداء التي نوقشت بكلية القرآن الكريم – جامعة الأزهر، لأهميتها العظمى في هذا المجال.

هذه بعض النتائج والتوصيات التي ظهرت لي من خلال هذه الدراسة.

وختاماً: فالله أشكر أن وفقني وأعانني على ختام هذا البحث،

إنه ﷻ ولي التوفيق وبالإجابة حقيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الفهارس

وتشتمل على :

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

م	طرف الآية	رقم	رقم الصفحة
	٢-سورة البقرة		
١	﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِا۟ئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِا۟ئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾	٢٥٩	٨٦٣
	٣-سورة آل عمران		
٢	﴿ فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	٩٧	٨٦٦
	٥-سورة المائدة		
٣	﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ يَتِيهُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾	٢٦	٨٧٠، ٨٧١
	٧-سورة الأعراف		
٤	﴿ الٓمٓصٓ ﴿١﴾ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾	١	٥
٥	﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴾	١٧٢	٨٧٨
	٨-سورة الأنفال		

م	طرف الآية	رقم	رقم الصفحة
٦	﴿ إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ۚ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَٱخْتَلَفْتُمْ فِى ٱلْمِيعَٰدِ ۙ وَلَٰكِن لِّيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾	٤٢	٨٨٢

٩-سورة التوبة

٧	﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ ﴾	٣٢	٨٧٦

١٣-سورة الرعد

٨	﴿ *** فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴿١٧﴾ لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ *** ﴾	١٧	٩١٧ ،١١

١٤-سورة إبراهيم

٩	﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا۟ بِهِۦ وَلِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾	٥٢	٨٨٩

١٦-سورة النحل

١٠	﴿ وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ ﴾	١٥	٨٧٩

١٨-سورة الكهف

١١	﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴾	١	١٣

٢٣-سورة المؤمنون

١٢	﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ﴾	٦٧	٨٩٧

٢٥-سورة الفرقان

م	طرف الآية	رقم	رقم الصفحة
١٣	﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ۗ لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴾	٢١	٩٠٠

٢٦-سورة الشعراء

١٤	﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴾	٨٨	٩١١

٣٣-سورة الأحزاب

١٥	﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴾	٧	٩٠٣

٣٦-سورة يس

١٦	﴿ لَهُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ﴿٥٧﴾ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾	٥٧	١٧

٣٧-سورة الصافات

١٧	﴿ هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾	٢١	٩١٠

٤٤-سورة الدخان

١٨	﴿ إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾	٤٠	٩١٠

٥٥-سورة الرحمن

١٩	﴿ فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ ﴿٧٠﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾	٧٠	١٨

٦٠-سورة الممتحنة

٢٠	﴿ لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ ۚ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾	٣	٩١٠

٦١-سورة الصف

٢١	﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ ﴾	٨	٨٧٦

٦٢-سورة الجمعة

٢٢	﴿ وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾	٣	٩١٣

م	طرف الآية	رقم	رقم الصفحة
٧٧-سورة المرسلات			
٢٣	﴿ هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ ۖ جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ ﴾	٣٨	٩١١
٨٩-سورة الفجر			
٢٤	﴿ هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ ﴾	٥	٩١٤
٢٥	﴿ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ﴾	١٣	٩١٤
٢٦	﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ﴾	١٤	٩١٤

فهرس الحديث الشريف

م	الحديث الشريف	الصفحة
١	قوله ﷺ: «هو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، هو الذى لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا يشبع منه العلماء، ولا يخلق على كثرة الرّد، ولا تنقضي عجائبه».	٨٤٤
٢	قوله ﷺ: "من ترك الصلاة فقد كفر".	٨٦٨
٣	قوله ﷺ: "لا ترجعوا بعدي كفارا، يضرب بعضكم رقاب بعض".	٨٦٨

فهرس المراجع والمصادر

- **الإتقان في علوم القرآن** المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)،
- **آثار البلاد وأخبار العباد**، المؤلف: زكريا بن محمد بن محمود القزويني (المتوفى: ٦٨٢هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت (د، ت).
- **إعراب القرآن الكريم**، المؤلف: أحمد عبيد الدعاس- أحمد محمد حميدان إسماعيل محمود القاسم، الناشر: دار المنير– دمشق الطبعة الأولى١٤٢٥هـ.
- **إعراب القرآن** المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- **إعراب القرآن وبيانه**، المؤلف: محيي الدين درويش (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، الطبعة: الرابعة، ١٤١٥ هـ.
- **الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء** تأليف: أبي محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله النكزاوي (ت٦٨٣)هـ، تحقيق: مجموعة من الباحثين، بإشراف الدكتور/محمد سالم محيسن، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة١٤١٣هـ
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل** المؤلف: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ.
- **إيضاح الوقف والابتداء** المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق عام النشر: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- **بحر العلوم** المؤلف: أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي ت (٣٧٣هـ)(د، ت).

- **البحر المحيط في التفسير**، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي جميل الناشر: دار الفكر – بيروت الطبعة: ١٤٢٠ هـ.
- **البحر المديد في تفسير القرآن المجيد** المؤلف: أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة، (المتوفى: ١٢٢٤هـ)، المحقق: أحمد عبد الله القرشي، الناشر: الدكتور حسن عباس زكي – القاهرة الطبعة: ١٤١٩ هـ.
- **التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»**، المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس سنة النشر: ١٩٨٤ هـ.
- **التسهيل لعلوم التنزيل** المؤلف: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جُزَيْ (المتوفى: ٧٤١هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ
- **تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم** المؤلف: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت (د، ت).
- **التَّفْسِيرُ البَسِيْط**، المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، (المتوفى: ٤٦٨هـ) المحقق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.
- **تفسير البغوي**: معالم التنزيل في تفسير القرآن، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى: ٥١٠هـ)، المحقق: حققه وخرج أحاديثه: مجموعة من الباحثين، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة: الرابعة، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧م.
- **تفسير الزمخشري= الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة: الثالثة ١٤٠٧ هـ.

- **تف سير القرآن العزيز**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد، المعروف بابن أبي زَمَنِين (المتوفى: ٣٩٩هـ) المحقق: أبو عبد الله عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز، الناشر: الفاروق الحديثة – مصر، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
- **تف سير القرآن العظيم**، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- **تفسير القرآن** المؤلف: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني (المتوفى: ٤٨٩هـ)، المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس، الناشر: دار الوطن، الرياض – السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م.
- **تف سير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري، شمس الدين (المتوفى: ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.
- **التفسير الكبير**: مفاتيح الغيب، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٢٠ هـ.
- **تفسير المراغي** المؤلف: أحمد بن مصطفى المراغي (المتوفى: ١٣٧١هـ)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر الطبعة: الأولى، ١٣٦٥ هـ =١٩٤٦م.
- **تف سير المنار**، المؤلف: محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين الحسيني (المتوفى: ١٣٥٤هـ) الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة النشر: ١٩٩٠ م.
- **تف سير الن سفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)**، المؤلف: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي

بديوي راجعه وقدم له: محيي الدين ديب، الناشـــر: دار الكلم الطيب، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م.

- **التفسير الوسيط للقرآن الكريم** المؤلف: محمد سيد طنطاوي، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشـــر والتوزيع، الفجالة – القاهرة، الطبعة: الأولى تاريخ النشـــر: ١٩٩٧م-١٩٩٨م.
- **تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن**، المؤلف: الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله العلوي الهرري الشافعي، إشراف: الدكتور هاشم محمد علي، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠١ م.
- **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان** المؤلف: عبد الرحمن بن ناصـــر بن عبد الله السعدي (المتوفى: ١٣٧٦هـــ)، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ =٢٠٠٠ م.
- **جامع البيان في تأويل القرآن** المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـــ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى١٤٢٠ هـ =٢٠٠٠ م.
- **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس** للحميدي، الناشـر: الدار المصـرية للتأليف والنشـر – القاهرة، عام النشر: ١٩٦٦م
- **الجواهر الحسان في تفسير القرآن** المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (المتوفى: ٨٧٥هـ)، المحقق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ.
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـــ) المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط الناشر: دار القلم، دمشق (د، ت).
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسـي ت (١٢٧٠هـــ)، المحقق: علي عبد الباري، الناشـر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

- **زاد المسير في علم التفسير** المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.
- **زهرة التفاسير**، المؤلف: محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (المتوفى١٣٩٤هـ، دار النشر: دار الفكر العربي. (د، ت).
- **سير أعلام النبلاء**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- **صفة جزيرة الأندلس** لأبي عبد الله الحِميرى تعليق: أ/ لافي بروفنصال: أستاذ تاريخ المغرب العربي بجامعة الجزائر، الناشر: دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية: ١٤٠٨ هـ =١٩٨٨م.
- **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس** لابن بشكوال. تصحيح: السيد العطار، الناشر: مكتبة الخانجي، الطبعة: الثانية: ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م.
- **علل الوقوف**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، ت(٥٦٠)هـ الناشر: دار الرشد، السعودية، الطبعة الثانية ٢٠٠٦م.
- **غاية النهاية في طبقات القراء**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، ت(٨٣٣هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.
- **فتحُ البيان في مقاصد القرآن** المؤلف: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي الحسيني القِنَّوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ) عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، الناشر: المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا – بَيروت عام النشر: ١٤١٢ هـ =١٩٩٢ م.
- **فتح القدير**، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ.

- **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب** (حاشية الطيبي على الكشاف) المؤلف: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣ هـ) مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
- **القطع والائتناف**، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس، المحقق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، الناشر: دار عالم الكتب - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى- ١٩٩٢م.
- **الكتاب**: التبيان في إعراب القرآن المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاه (د، ت).
- **الكشف والبيان عن تفسير القرآنى**، المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، تحقيق: محمد بن عاشور، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ٢٠٠٢ م.
- **اللباب في علوم الكتاب** المؤلف: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ/ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت: لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ =١٩٩٨م.
- **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، تأليف: أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، ت(٩٢٣)هـ، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ.
- **المجتبى من مشكل إعراب القرآن** المؤلف: أ. د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة عام النشر: ١٤٢٦ هـ.

- **محاسن التأويل**، المؤلف: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، المحقق: محمد باسل، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية (المتوفى: ٥٤٢هـ) المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ.
- المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة١٣٩٤هـ= ١٩٧٤ م.
- **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، المؤلف: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.
- **معانى القرآن**، المؤلف: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى١٩٩٠ م.
- **معاني القرآن وإعرابه**، المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ= ١٩٨٨ م.
- **معاني القرآن**، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر الطبعة: الأولى. (د، ت).
- **معجم البلدان**، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) الناشر: دار الكتب العلميةالطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ= ١٩٩٧م.

- **المقصد لتلخيص ما في المرشد**، تأليف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، (المتوفى: ٩٢٦هـ) المحقق: شريف أبو العلا العدوي الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ =٢٠٠٢ م.
- **المكتفى في الوقف والابتدا**، للإمام عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، أبي عمرو الداني، ت: ٤٤٤هـ، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار عمار، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ =٢٠٠١ م
- **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**، للشيخ /أحمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (المتوفى: نحو ١١٠٠هـ).
- **نجوم البيان في الوقف وهاءات القرآن**، تأليف: محمد بن محمود السمرقندي، المتوفي سنة(٧٨٠)هـ، دراسة وتحقيق: محمد مصطفى بكري، بإشراف الأستاذ الدكتور/محمد بن عبد الرحمن الشايع، النشر: ١٤٢٦هـ.
- **الوقف والابتداء**، لأبي الحسن النيسابوري، المعروف بابن الغزال، تحقيق: طاهر الهمس، إشراف الأستاذة الدكتور/ منى إلياس، عام النشر ٢٠٠٠م.
- **الهادي في معرفة المقاطع والمبادي**، تأليف: أبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار، تحقيق: سليمان بن حمد الصقري، إشراف الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز أحمد بن إسماعيل الطبعة الأولى١٤١١هـ.
- **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره**، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش القيسي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: مجموعة من الباحثين بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الناشر: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨ م.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث ٨٤٠
المقدمة: ٨٤٤
التمهيد: ٨٥٠
١- التعريف بالإمام ابن عبد الرزاق وآرائه في الوقف والابتداء: ٨٥٠
شيوخه: ٨٥٠
أ- شيوخه في القرآن: ٨٥٠
ب - شيوخه في الحديث: ٨٥١
تلامذته: ٨٥١
أ- تلاميذه في القرآن: ٨٥١
ب- تلامذته في الحديث الشريف: ٨٥٢
مصنفاته: ٨٥٢
رحلاته العلمية: ٨٥٢
ثناء العلماء عليه: ٨٥٣
وفاته: ٨٥٤
٢- التعريف بمروياته في الوقف والابتداء: ٨٥٤
الإمامُ الداني وكتابه "المكتفى في الوقف والابتدا": ٨٥٥
أولاً: التعريفُ بالمؤلِّف: ٨٥٥
رحلاتُه وطلَبُه للعلم: ٨٥٦
شُيوخُهُ: ٨٥٦
ومن شيوخه في الحديث: ٨٥٧

تلاميذُهُ:..... ٨٥٧
آراء العلماءِ فيه:..... ٨٥٨
وفاتُهُ:..... ٨٥٩
ثانيا: كتاب المكتفى في الوقف والابتداء:..... ٨٥٩
أولا: اسم الكتاب:..... ٨٦٠
ثانيا: موضوعه:..... ٨٦٠
ثالثا: مصادره:..... ٨٦٠
رابعا: منهجه:..... ٨٦١
المبحث الأول: مرويات ابن عبد الرزاق في الوقف والابتداء من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة التوبة...... ٨٦٣
المطلب الأول:..... ٨٦٣
الدراسة:..... ٨٦٣
المطلب الثاني: قال تعالى: ﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗاۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [سورة آل عمران: ٩٧]
..... ٨٦٦
الدراسة:..... ٨٦٦
المطلب الثالث: **قال تعالى:** ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗۚ يَتِيهُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۗ فَلَا تَأۡسَ عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾ [سورة المائدة: ٢٦]..... ٨٧٠
الدراسة:..... ٨٧٠
المطلب الرابع: قال تعالى ﴿ الٓمٓصٓ ۝١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [سورة الأعراف: ١، ٢]..... ٨٧٥
الدراسة:..... ٨٧٥

المطلب الخامس: **قال تعالى:** ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴾ **[سورة الأعراف: ١٧٢]**..... ٨٧٨

الدراسة:..... ٨٧٨

المطلب السادس: قال تعالى: ﴿ إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ۚ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَٱخْتَلَفْتُمْ فِى ٱلْمِيعَٰدِ ۙ وَلَٰكِن لِّيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [سورة الأنفال: ٤٢]..... ٨٨٢

المبحث الثاني: مرويات ابن عبد الرزاق في الوقف والابتداء من أول سورة يونس إلى آخر سورة العنكبوت..... ٨٨٤

المطلب الأول: قال تعالى ﴿ *** فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴿١٧﴾ لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ *** ﴾ [سورة الرعد: ١٧، ١٨]. ٨٨٤

المطلب الثاني: قال تعالى: ﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا۟ بِهِۦ وَلِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [سورة إبراهيم: ٥٢]..... ٨٨٩

المطلب الثالث: **قال تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم** ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴾ **[سورة الكهف: ١، ٢]**..... ٨٩٢

المطلب الرابع: قال تعالى: ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ﴾ [سورة المؤمنون: ٦٧]. ٨٩٧

المطلب الخامس: قال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ۗ لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴾ [سورة الفرقان: ٢١]..... ٩٠٠

المبحث الثالث: مرويات ابن عبد الرزاق في الوقف والابتداء من أول سورة الروم إلى آخر سورة الناس. ٩٠٣
المطلب الأول: قال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴾ [سورة الأحزاب: ٧]. ٩٠٣
المطلب الثاني: قال تعالى: ﴿ لَهُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ﴿٥٧﴾ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾ [سورة يس: ٥٧، ٥٨]. ٩٠٥
المطلب الثالث: قال تعالى: ﴿ فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ ﴿٧٠﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [سورة الرحمن: ٧٠، ٧١]. ٩٠٨
المطلب الرابع: قال تعالى: ﴿ لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ ۚ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [سورة الممتحنة: ٣]. ٩١٠
المطلب الخامس: قال تعالى: ﴿ وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [سورة الجمعة: ٣]. ٩١٣
المطلب السادس: قال تعالى: ﴿ هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ ﴾ [سورة الفجر: ٥]. .. ٩١٤
الخاتمة: ٩١٧
الفهارس ٩١٩
فهرس الآيات القرآنية ٩١٩
فهرس الحديث الشريف ٩٢٣
فهرس المراجع والمصادر ٩٢٤
فهرس الموضوعات ٩٣٢